(٣)

المشهد الأمني

د. أمل جمّال

مدخل

يهدف هذا الفصل إلى فهم الواقع الأمني والعسكري الإسرائيلي لعام ٢٠٠٩، والى استشراف التحولات العميقة والإستراتيجية التي حصلت في مفهوم إسرائيل للتهديدات الأمنية وآليات الرد العسكري والإستراتيجي على هذه التهديدات وتحليلها، ويتوزع الفصل على سبعة أجزاء يعالج كل جزء المشهد العسكري من زاوية مختلفة كالتالي:

- **أولا: الحرب على غزة: مغازيها وإسقاطاتها وأبعادها الأمنية والعسكرية**- حيث سيتم التطرق إلى أهم الاعتبارات الإسرائيلية التي وجهت سياسة الجيش العسكرية والميدانية والإعلامية. و سياسة الحصار التي تتبعها اسرائيل وأهدافها. إضافةً لذلك، نوضح كيفية تطبيق استنتاجات الحرب على لبنان في صيف ٢٠٠٦ خلال الحرب على غزة، وخصوصًا كل ما يتعلق بمحاولات تحسين العلاقة بين القصف الجوي والمواجهة الأرضية. كما نتطرق إلى تقرير غولدستون، وموقف الجيش منه، ومحاولات مواجهته، والاعتراض الذي أبداه الجيش والمؤسسة الأمنية بشكل عام على إقامة لجنة تحقيق مستقلة لفحص تصرفات الجيش خلال الحرب على غزة.
- **ثانيا: التحديات الأمنية للمؤسسة العسكرية ووهن نظرية الردع**- نتطرق إلى التحديات الأمنية والعسكرية التي تواجهها اسرائيل ونعرج على النقاش القائم حول التحولات الجارية في مفهوم نظرية الردع الأمنية. وفي هذا السياق نلقي نظرة على موضوع تطوير القدرة العسكرية للدفاع عن الأمن

المدني الإسرائيلي والذي تمثل في تطوير ما سمي «القبة الحديدية» للوقاية من الهجوم الصاروخي. كما نتطرق إلى تدريبات الجيش الآخذة في التوسع في المناطق المسكونة من أجل تطوير قدراته العسكرية بعد الإخفاق الذي برز في الحرب على لبنان بصيف ٢٠٠٦.

- **ثالثا: «التهديد الإيراني وآليات مواجهته عسكريا»**- تتلاءم التحضيرات العسكرية لمواجهة ما تعتبره القيادة الإسرائيلية الخطر الإيراني وتطوير آليات عسكرية مع الاحتياجات الميدانية في حال أخفقت الأمم المتحدة أو القوى العظمى من ردع إيران والحد من تطوير مشروعها النووي، كما سيتم التطرّق لتطوير طائرات دون طيار طويلة المدى وإلى التدريبات العسكرية الجوية في هذا الإطار.
- **رابعا: مواجهة تسليح المنظمات الفلسطينية وحزب الله**-السياسات والعمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي، خصوصًا سلاح الجوّ وسلاح البحرية من أجل مواجهة ما يدعى محاولات التسلح من قبل حزب الله وحماس. ويتم التطرق في هذا السياق للطوق الأمني العسكري الذي تضربه إسرائيل على سواحل غزة وسواحل لبنان للحدّ من تهريب الأسلحة بواسطة البحر أو اليابسة.
- **خامسا: العلاقات الإستراتيجية والعسكرية بين إسرائيل وتركيا**-تدهور العلاقات الدبلوماسية الودية بين إسرائيل وتركيا في السنة الأخيرة على خلفية الحرب الإسرائيلية على غزة ينعكس على نوعية العلاقات الإستراتيجية والعسكرية بين الطرفين. على الرغم من أن معالم هذه العلاقة ما زالت غامضة، إلا انه من الممكن ملاحظة المحاولات الحثيثة لوزير الدفاع الإسرائيلي للعمل على الحفاظ على علاقات ودية تضمن لإسرائيل العائدات الاقتصادية للتعاقدات القائمة بين الصناعات العسكرية الإسرائيلية والجيش التركي، كما تضمن الإبقاء على الشراكة في التدريبات العسكرية. سيحاول هذا القسم استشراف مستقبل هذه العلاقات بناء على المصالح المشتركة القائمة بين الطرفين.
- **سادسا: التحولات الاجتماعية في بنية الجيش وتأثيرها على علاقاته مع بعض المؤسسات الدينية**- رغم أن التحولات في البنية الاجتماعية للجيش الإسرائيلي لا تتعلق بسنة ٢٠٠٩ وحدها، إلا أنها تشكل عاملا مهماً في صياغة وبلورة

علاقة مؤسسة الجيش مع بعض المؤسسات الدينية التعليمية، خصوصًا تلك الموجودة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما يتطرق القسم الى الأصوات المتزايدة في صفوف اليمين الإسرائيلي المعترضة على تصرفات الجيش فيما يتعلق بسياسات الاستيطان.

- **سابعا: إجمال-** ننهي هذا الفصل بمحاولات الربط بين مجريات الأحداث والتطورات الأمنية والعسكرية للعام ٢٠٠٩، والتطورات الممكنة على الساحة العسكرية والأمنية الإسرائيلية في المستقبل.

الحرب على غزة: إسقاطاتها وأبعادها الأمنية والعسكرية

ما زالت إسرائيل تجد نفسها في مأزق امني وعسكري حقيقي رغم خوضها لحربين متتاليتين خلال عامين. إذ رغم أن إسرائيل تبدو في حربها على غزة كمن طوّرت من قدراتها التكنولوجية وإمكانياتها العسكرية، وكمن استفادت من بعض إخفاقات صيف ٢٠٠٦، إلا أنها تبدو مع ذلك غير قادرة على تخطي المأزق الاستراتيجي الذي تعيشه، وهو عدم قدرتها على ترجمة القوة العسكرية إلى قوة ردع فاعلة. وفيما عدا إعادة إسرائيل تأكيد قدرتها على المفاجأة والسيطرة على مجريات الحقل العسكري، إضافة إلى قدرتها على ضبط التغطية الإعلامية للحرب من خلال منع دخول وسائل الإعلام إلى ساحة المعركة وإلزامها بالاكتفاء بالمعلومات التي تتوفر من قبل المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي،[1] يبدو من الواضح وجود فرق شاسع بين الإمكانيات التكنولوجية العسكرية التي تملكها إسرائيل من جهة وبين قدرتها على ترجمة هذا التفوق إلى رادع عملي من جهة أخرى. إذ بالرغم من أن الخسائر في صفوف الفلسطينيين كانت كبيرة وأن الخسائر المادية كانت باهظة، إلا أن استمرار المقاومة الفلسطينية في القطاع في إطلاق الصواريخ خلال الحرب على جنوب إسرائيل وتحويل العمق إلى جزء لا يتجزأ من الجبهة طوال فترة الحرب يشير إلى محدودية قدرة الجيش الإسرائيلي على حسم المواجهة بالوسائل التقليدية، ويشكل تحولاً جذريًا في نوعية التهديدات التي تواجهها اسرائيل بشكل عام والمؤسسة العسكرية بشكل خاص. إذ يبدو أن استخدام إسرائيل لقوتها العسكرية بشكل لا يتوازن مع حجم التهديد يؤدي إلى إضعاف قدرتها على صناعة «توازن رعب»، كما يؤدي إلى تقوية قدرة المقاومة على استعمال قدراتها الضعيفة نسبيا لزعزعة الأمن في المجتمع الإسرائيلي. وقد اشار في هذا السياق عوزي أراد، مستشار الأمن القومي في حكومة نتنياهو منذ أيار ٢٠٠٩، إلى أن الحرب على لبنان أفقدت اسرائيل عامل

يؤدي استخدام إسرائيل لقوتها العسكرية بشكل لا يتوازن مع حجم التهديد إلى إضعاف قدرتها على صناعة «توازن رعب»

الردع، وشدد على ضرورة بنائها موضحا انه «في حال شاهد العدو أنه توجد في إسرائيل حالة تأهب لإعادة بناء الجيش وجاهزيته والى خلق تحول جذري، من اجل شد الهمم، وإذا شوهد وزير الدفاع يتراكض من أجل إعادة بناء الأجهزة، فان هذا قد يساهم في اعادة بناء الردع.»[٢]

لقد لقيت أقوال أراد، التي عكست عمليا الإحساس العام في إسرائيل بعد الحرب على لبنان، آذاناً صاغية في المؤسسة العسكرية والسياسية. وقام الجيش على أثرها بعملية واسعة لإعادة البناء والتدريب في محاولة جادةً لاستعادة هيبته وقوة ردعه. وقد اعترف اراد ان عملية «إعادة قوة الردع ستكون صعبة جدًا». مضيفا بان اثباتها يتطلب «ان نبرهن أن لدينا قوة عسكرية للضرب.» ليبشر بهذا بالنوايا الإسرائيلية لشن هجوم عسكري ولو من باب إعادة الهيبة للجيش، وهو ما حدث فعلا عند البدء بشن الحرب على قطاع غزة في كانون الأول ٢٠٠٨ ، والتي من المهم التوقف عند أهم العوامل التي أدت إليها، ولو باقتضاب، من أجل فهم تطورات العام ٢٠٠٩ من الناحية الأمنية والعسكرية[٣].

أدخلت الحرب على لبنان الجيش الإسرائيلي في حالة من الحرج خاصة في ظل إخفاقه في تحقيق الأهداف الإستراتيجية والتكتيكية

العوامل الداخلية

١. الحرب على لبنان وإخفاقاتها: أدخلت الحرب على لبنان الجيش الإسرائيلي في حالة من الحرج خاصة في ظل إخفاقه في تحقيق الأهداف الإستراتيجية والتكتيكية التي وضعت له. إذ دلت كل المؤشرات في إسرائيل على أن الجيش يبحث عن تجربة عسكرية جديدة تكون فيها نسبة النجاح عالية من أجل ترميم ثقة المجتمع الإسرائيلي به وبالمؤسسة الأمنية كما تعزيز ثقته هو بقدراته.

٢. الواقع الأمني في جنوب إسرائيل: أدى استمرار سقوط الصواريخ على جنوب إسرائيل إلى تكثيف الضغوطات السياسية على الحكومة من اجل اتخاذ قرار بتغيير الوضع هناك. وبما أن الجيش الإسرائيلي طالما تغنى بكونه جيش الأمة، وخصوصًا أن أغلبية جنوده وجزءا كبيرا من قيادته تأتي من قطاعات سكانية مشابهة للتركيبة السكانية في جنوب اسرائيل٤، أي من اليهود الشرقيين من الطبقات الإجتماعية الدنيا، كان لا بد من القيام بعملية عسكرية تعيد اللحمة بين المجتمع والجيش.

٣. الظروف السياسية الإسرائيلية الداخلية: شكلت الظروف السياسية الداخلية عاملا مهماً في تهيئة الظروف للحرب على غزة. إذ كان رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود أولمرت على عتبة إنهاء فترة حكمه، وكان يرغب بشدة

في ترميم الضرر الذي لحق بصورته بعد إخفاقات الحرب على لبنان صيف ٢٠٠٦. من جهة أخرى كان وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك ووزيرة الخارجية تسيبي ليفني في مأزق، فمستقبلهما السياسي مرتبط بالقرارات التي يجب أن تتخذ بشأن الحالة الأمنية في الجنوب، خصوصًا لأن الانتخابات البرلمانية كانت في الأفق. وقد اتفقت المصالح السياسية لباراك وليفني في تلك اللحظة، إذ بدت الحرب على غزة مضمونة من الناحية السياسية لأنها تظهرهم على أنهم قادرون على اتخاذ قرارات مصيرية حاسمة من أجل الدفاع عن أمن إسرائيل، وعلى المدى البعيد على أنهم قاموا بالخطوة الصحيحة من الناحية النفسية لإعادة الثقة للمجتمع الإسرائيلي ورأب الصدع بين المجتمع والجيش. وقد أيدّ كل من باراك وليفني الحرب ودفعا اليها مستغلين وضعية أولمرت الضعيفة والواقع الدولي، خصوصاً آخر أيام الرئيس الأميركي جورج بوش الابن في البيت الأبيض.

العوامل الخارجية

تحدثت الحكومة الإسرائيلية عن نافذة دبلوماسية يمكن استغلالها من أجل تنفيذ خطط عسكرية لا يمكن التوقع كيف يمكن أن تتم بعد دخول الرئيس المنتخب باراك أوباما إلى البيت الأبيض

١. وجود نافذة دبلوماسية أميركية: لعب الواقع السياسي الأميركي دورًا مهمًا في التخطيطات الأمنية والإستراتيجية الإسرائيلية، فالولايات المتحدة كانت موجودة في حالة انتقالية، حيث أن الانتخابات الرئاسية كانت قد جرت في تشرين الثاني من العام ٢٠٠٨ وتم انتخاب رئيس أميركي جديد، الأمر الذي حدّ من رغبة الرئيس الأميركي جورج بوش الابن في اتخاذ مواقف تعاكس مواقفه التاريخية المنحازة لإسرائيل. من هذا المنطلق تحدثت الحكومة الإسرائيلية عن نافذة دبلوماسية يمكن استغلالها من أجل تنفيذ خطط عسكرية لا يمكن التوقع كيف يمكن أن تتم بعد دخول الرئيس المنتخب باراك أوباما إلى البيت الأبيض. على هذا الأساس أوقفت إسرائيل الحرب من جانب واحد قبل أداء اليمين الدستورية للرئيس الجديد في الولايات المتحدة.[٥]

٢. الواقع الفلسطيني الداخلي المأزوم: لعب الخصام بين السلطة الفلسطينية وحماس دورًا مهمًا في الاعتبارات الإسرائيلية حيث أملت الأخيرة بزج السلطة الفلسطينية في وضع محرج، خصوصًا أن القيادة الإسرائيلية أكدت على أن الحرب ليست حرباً على قطاع غزة وإنما حرب على حماس كما روجت لها وسائل الإعلام الإسرائيلية. وأتت عمليات إطلاق الصواريخ على مدن جنوب إسرائيل من قبل المقاومة الفلسطينية كذريعة ممتازة تعطي

«الشرعية» لعملية عسكرية من الممكن أن تحظى بالدعم الجماهيري في إسرائيل، وبعض التفهم الدولي، بناءً على الادعاء أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها.

نرى أن الحرب على غزة نجحت في زج حماس في زاوية المسؤولية الأمنية وخلق حالة جديدة من الردع تمنعها من السماح بتدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة الى الحالة التي سبقت الحرب.

نتائج الحرب على غزة [٦]

نتطرق في هذا الجزء إلى أهم نتائج لحرب على غزة واسقاطاتها، والى أهم الإشكاليات السياسية والعسكرية التي كشفت عنها، وتأثيرها على الاستراتيجيات العسكرية المستقبلية لإسرائيل:

نتائج مباشرة للحرب

أولا- إجبار حماس على منع إطلاق الصواريخ من غزة وتحميلها مسؤولية الأمن في غزة: تم تحديد هدف الحرب على غزة من قبل الحكومة الإسرائيلية على أنها تأتي «لضرب حكم حماس من أجل خلق واقع أمني أفضل على المدى البعيد، حول غزة، ومن أجل تقوية الردع وتخفيف إطلاق الصواريخ قدر الإمكان»[٧]. ويبدو واضحًا من تحديد الهدف أن البعد السياسي للحرب يستبق البعد الأمني العسكري المباشر. يدل هذا على أن حكم حماس في القطاع هو المستهدف، على أنه الذي يقف خلف إطلاق الصواريخ باتجاه جنوب اسرائيل، ولذلك يتحمل المسؤولية المطلقة عن الأحداث. وقد استعملت اسرائيل كل الآليات الدعائية من أجل ترسيخ هذه المقولة التي تحولت في الخطاب العام الإسرائيلي الى مقولة عامة، ملخصها أن الحرب الدائرة في الجنوب هي مع حماس وليست موجهة ضد سكان القطاع. كان لهذا الترويج هدف استراتيجي بجانب الهدف الدعائي، وهو تحميل حماس كل المسؤولية عن الحالة الأمنية في المنطقة وإلزامها على التصرف حسب قوانين الردع العسكرية، التي تحاول إسرائيل فرضها. وقد أتى تحديد الهدف العسكري للحرب «بتخفيف إطلاق الصواريخ قدر الإمكان» من أجل إظهار محدودية قدرة الجيش الإسرائيلي على منع إطلاق الصواريخ بشكل كامل. ولكن الأهم من ذلك هو محاولة الربط بين السلطة السياسية، النظرية الأمنية والتطورات الميدانية. وإذا ما نظرنا الى العام ٢٠٠٩ نرى أن الحرب على غزة نجحت في زج حماس في زاوية المسؤولية الأمنية وخلق حالة جديدة من الردع تمنعها من السماح بتدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة الى الحالة التي سبقت الحرب. ومع أنه من السابق لأوانه الجزم بنتائج الحرب، الا أن الأشهر الأخيرة تدل على أن إطلاق الصواريخ من غزة بات الشاذ عن القاعدة، وتعبيراً عن حالة عدم انضباط وليس القاعدة نفسها. لهذا الواقع الجديد أهمية كبيرة بحيث أن

إسرائيل ثبتت مسؤولية حماس على الأمن في قطاع غزة، وبالتالي مأسست الشرخ القائم بين السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وحماس في قطاع غزة، وحولت القطاع إلى كيان سياسي شبه مستقل

إسرائيل ثبتت مسؤولية حماس على الأمن في قطاع غزة، وبالتالي مأسست الشرخ القائم بين السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وحماس في قطاع غزة، وحولت القطاع إلى كيان سياسي شبه مستقل. ومن نافل القول أن أحد أهداف اسرائيل الإستراتيجية هو تعميق الهوة بين القطاع والضفة الغربية لما في ذلك من أبعاد سياسية ودبلوماسية. من هذا الباب تأتي الأحاديث الإسرائيلية في أوساط يمينية مقربة من الحكومة الحالية عن وجود دولة فلسطينية في قطاع غزة تعبر عن نوع من حق تقرير المصير الفلسطينية.[٨] وقد أتت السياسة الإسرائيلية من أجل حجب الشرعية عن قيادة حماس في القطاع أولاً، وتعميق الشرخ بين الضفة والقطاع ثانياً لما في ذلك من خدمة لإستراتيجية المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، التي ما زالت تراوغ بكل ما يتعلق بالمسؤوليات الأمنية في الأراضي الفلسطينية وتحاول فرض واقع أمني إقليمي تتعهد من خلاله الدول المحيطة بالأراضي الفلسطينية بالمسؤولية الأمنية، وذلك من أجل ضمان أمن إسرائيل. أتى في هذا السياق اعتراض اسرائيل على مطلب الرئيس الفرنسي الذي وصل اسرائيل في الـ ٥ كانون الثاني ٢٠٠٩ لوقف إطلاق النار. كما رفضت الحكومة الإسرائيلية طلب وزراء خارجية فرنسا والجمهورية التشيكية التي كانت ترئس الاتحاد الأوروبي وقف إطلاق النار، وذلك لأنه بحسب رئيس الوزراء الإسرائيلي من شأنه المسّ بالنظام الأمني الجديد الذي تتوق إليه إسرائيل، والذي يتضمن التزامات إقليمية ودولية لضمان أمن إسرائيل.[٩]

أدت الحرب على غزة الى وضع مصر تحت الأمر الواقع، وألزمتها باتخاذ خطوات عملية لتثبيت حدودها مع غزة

ثانيا- وضع مصر تحت الأمر الواقع، وإجبارها على اتخاذ خطوات لضبط الحدود: حاولت إسرائيل خلق وضع أمني وسياسي يلزم مصر باتخاذ خطوات من شأنها أن تحول الأخيرة إلى المسؤولة عما يجري في القطاع. وبالرغم من عدم نجاح هذه الخطوة، إلا أنها أدت الى وضع مصر تحت الأمر الواقع، وأجبرتها على اتخاذ خطوات عملية تهدف إلى تثبيت الحدود المصرية- الفلسطينية، وأن تلعب دورًا مهمًا في محاربة ظاهرة تهريب السلاح الى القطاع من خلال مراقبة الحدود وإغلاقها بشكل محكم يحد من ظاهرة الأنفاق، التي استعملت بحسب المخابرات الإسرائيلية لتهريب السلاح من شبه جزيرة سيناء الى القطاع.[١٠]

ثالثا- تدويل منع تهريب السلاح الى غزة. مارست إسرائيل الضغوطات من أجل تدويل قضية منع وصول السلاح الى قطاع غزة، كما فعلت أو على الأقل حاولت أن تفعل في الحالة اللبنانية. وإذا ما نجحت اسرائيل في لبنان فقد حققت مكسبًا واضحًا بعد الحرب على غزة تمثل بما سمي «مذكرة التفاهم» مع الولايات المتحدة حول منظومة

الرقابة على «تهريب الأسلحة» إلى غزة، وتحميل المسؤولية لقوى حلف شمال الأطلسي بمصادقة أوروبية في مراقبة شرق البحر المتوسط والبحر الأحمر وخليج عدن في مسعى دولي لمراقبة، والحد من، وصول الأسلحة إلى قطاع غزة.[١١]

نتائج غير مباشرة

أولا: تطبيع الحصار على غزة: نجحت إسرائيل رغم عدم تحقيق مآربها الإستراتيجية في تحويل حصارها للقطاع إلى حقيقة. فمنذ انتهاء الحرب على غزة أواسط كانون الثاني ٢٠٠٩ ما زال الجيش الإسرائيلي يتحكم بكل ما يحدث في محيط قطاع غزة الجوي والبحري والبري، ويمنع وصول المؤن والدعم الدولي، إلا في الحالات الخاصة. ويهدف هذا الحصار إلى العقاب الجماعي وإخضاع أهل القطاع وإذلالهم وذلك بسبب عدم التصدي لسياسات حماس في المنطقة من جهة، وبسبب عدم توفر جواب اسرائيلي لإشكالية القطاع على المستوى الأمني، من جهة أخرى. من هذا الباب تتهم اسرائيل حماس والمقاومة بالمسؤولية عن الحصار متنصلة من مسؤوليتها الأخلاقية والإنسانية على حدّ سواء[١٢]. وقد فرضت هذا الواقع على كل القوى الإقليمية وعلى الساحة الدولية. فالحصار على غزة أصبح أمراً اعتياديا لا يحظى بتغطية إعلامية تذكر بالرغم من أنه مستمر بكل قسوته، ويجبي ضحايا بشكل يومي.

الحصار على غزة أصبح أمراً اعتياديا لا يحظى بتغطية إعلامية تذكر بالرغم من أنه مستمر بكل قسوته، ويجبي ضحايا بشكل يومي

ثانيا: استخدام الحرب للتدريب على المواجهة في الأماكن المعادية مع الحفاظ على سلامة الجنود: جاءت العملية العسكرية المركبة في القطاع كنوع من التدريب العسكري للجيش الإسرائيلي على القتال في الأماكن المعادية والمأهولة مع الحفاظ على سلامة أفراده، وجاء هذا على خلفية معرفة الجيش بأنه يتفوق على قوات المقاومة الفلسطينية التي لا تملك المعدات العسكرية الثقيلة القادرة على مواجهة الآليات العسكرية. هدف الجيش من خلال خطته الميدانية الحفاظ على حياة جنوده ومنع تكرار ما حدث خلال الحرب على لبنان.

ثالثا: تبني عقيدة الضاحية كمركب أساسي في الحرب: هدف الجيش الإسرائيلي إلى خلق حالة ذعر وهلع في صفوف الفلسطينيين، واستعمال كم يفوق اللازم من قوة السلاح، ليس بهدف إظهار قدراته العسكرية فقط، وإنما بهدف إظهار استعداده تكبيد الفلسطينيين خسارة فادحة في الأرواح والمنشآت على غرار ما سمي «عقيدة الضاحية» التي استعملها خلال قصفه للضاحية الجنوبية لبيروت في صيف العام ٢٠٠٦[١٣]. وقد شكلت هذه السياسة جزءًا مهمًا حاول الجيش والمؤسسة الأمنية من خلالها تهديد

كل من يفكر بتبني إستراتيجية استنزاف إسرائيل من خلال استهداف مدنها، وعلى رأس المقصودين بهذا التهديد غير المباشر، كانت القوى الأمنية والمقاومة في الضفة الغربية، خصوصًا أن سياسات إسرائيل تجاه قطاع غزة كانت تقصد ليس المقاومة في القطاع فقط، وإنما كل من يفكر في استعمال نفس طرق المواجهة مع إسرائيل في الضفة الغربية[١٤]. وكما كانت للانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من غزة في صيف العام ٢٠٠٥ أبعاد إستراتيجية على الضفة الغربية من الناحية الإسرائيلية، كذلك الحرب وإستراتيجيتها وآلياتها كانت تحمل رسالة موجهة لكل قوى المقاومة في الضفة الغربية. إذ أن الدمار الذي أنزلته القوات الإسرائيلية وعمليات القتل المعتمد من خلال استهداف المدنيين، كان يقصد أيضا الضفة الغربية والدول العربية المجاورة وقوى المقاومة فيها. وأتت هذه الإستراتيجية التدميرية كمركب أساسي في النظرية العسكرية الإسرائيلية في المعارك غير المتوازنة، وذلك لفرض عقلية الردع المألوفة في الصراعات العادية على المنظمات العسكرية غير النظامية والتأسيس لميزان رعب جديد في مواجهتها.

أتت التحركات العسكرية الإسرائيلية لضرب المنشأة المدنية وزجّ المواطنين في أتون الحرب دون تردد لتوصيل رسالة مردها أن الجيش لن يرضخ لحرب العصابات ولن يقبل قوانين اللعبة

الإشكاليات العسكرية التي كشفتها الحرب

قصور الجيش النظامي في المواجهة مع قوى غير نظامية: من الممكن رؤية الحصار كآلية للتغطية على العجز الإسرائيلي في توفير حل للتهديدات الأمنية التي تطرحها المنظمات العسكرية غير النظامية، والتي تستعمل تكتيكات «اضرب واهرب»، وبالتالي لا يمكن مواجهتها بشكل مباشر. وتحدث عن هذا النوع من التهديد، العديد من منظري المؤسسة الأمنية الإسرائيلية الذين أكدوا على إشكالية خلق حالة ردع اعتيادية مع قوى عسكرية غير نظامية، وذلك لأنها لا تلتزم بقوانين اللعبة النظامية ومن الصعب مواجهتها بشكل مباشر لأنها تقاوم من أماكن مختلفة، وتستعمل آليات خفيفة يمكن نقلها بسرعة من مكان الى آخر. كما أنها تقاوم من خلال محيط اجتماعي داعم يوفر لها المخبأ والتغطية[١٥]. وقد أظهرت الحرب على غزة هذه الإشكالية التي واجهت الجيش الإسرائيلي الذي تتوفر لديه كل المعدات والآليات العسكرية المتطورة. إذ لم تتصرف المقاومة الفلسطينية في القطاع كما كان متوقعًا، وذلك لتراجع أغلبية المقاومين الى مخابئهم كما هو مألوف في حروب العصابات، الشيء الذي أبقى الجيش الإسرائيلي دون عدو واضح. من هذا الباب أتت التحركات العسكرية الإسرائيلية لضرب المنشأة المدنية وزجّ المواطنين في أتون الحرب دون تردد لتوصيل رسالة مردها أن الجيش لن يرضخ لحرب العصابات ولن يقبل قوانين اللعبة

التي تفرضها المقاومة، وأن له أدواته لمواجهة هذا الواقع الجديد، الشيء الذي أدى الى خروقات بشعة للقوانين الدولية ولتجاوزات القانون الدولي الإنساني وقواعد الحرب، الأمر الذي انعكس في تقرير مندوب الأمم المتحدة للتحقيق بجرائم الحرب ريتشارد غولدستون، الشيء الذي نأتي عليه لاحقًا.

تحول العمق الإسرائيلي الى جزء من جبهة المواجهة: من أهم نتائج الحرب الإسرائيلية على غزة تحول العمق الإسرائيلي إلى جزء لا يتجزأ من ساحة المعركة، وانعكاس هذا التحول في الإستراتيجيات الأمنية الإسرائيلية. كان أحد أعمدة نظرية الأمن الإسرائيلي في السابق نقل ساحة المعركة الى أرض العدو وإنهاء الحرب في أسرع وقت ممكن، وذلك لعدم قدرة اسرائيل تحمل خسائر كبيرة بالأرواح، ولصغر المساحات الجغرافية التي تتيح المناورة العسكرية داخل الأراضي الإسرائيلية.[١٦] لقد صمد هذا المفهوم للنظرية الأمنية الإسرائيلية على مدار سنوات طويلة، إلا أن التحولات الجارية على الساحة الإقليمية وخصوصًا تطور القدرات الصاروخية لدى المنظمات العسكرية غير النظامية ولدى الدول المحيطة بإسرائيل، خصوصًا بعد الحرب على لبنان والحرب على غزة، أدت إلى استيعاب الخطر الإستراتيجي الكامن في تحويل العمق السكاني الى نقطة ضعف يجب مواجهتها. وقد كانت الحرب على غزة الامتحان الأخير لهذا التحول، حيث أنه بالرغم من القدرات البدائية للمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، إلا أنها نجحت في الوصول الى العديد من المدن الإسرائيلية مثل سديروت وعسقلان والمجدل وبئر السبع، وإلى شلّ الحياة العامة فيها. وإذا كانت القدرات العسكرية للمقاومة الفلسطينية محدودة، فإن التفكير العسكري الإسرائيلي بدأ يتحول إلى أخذ نقطة الضعف هذه بعين الاعتبار، الشيء الذي انعكس في المصطلحات المستعملة في الخطاب الأمني الإسرائيلي والحديث ليس فقط عن «المناعة القومية» (حوسن ليئومي) وإنما عن «المناعة المدنية» (حوسن ازراحي)، حيث بدأ التفكير في رؤية منظمات الحكم المحلي ومنظمات العمل الأهلي-المدني كجزء لا يتجزأ من القدرة العسكرية والصمود في الضغوطات وقت الحرب[١٧]. من هذا الباب أتى التفكير وعقد المؤتمرات وكتابة التقارير حول موضوع المناعة المدنية، كما أتى في تقارير معهد رئوت.[١٨] تم تدرب قوات الأمن الداخلي الإسرائيلي في حزيران ٢٠٠٩ على مواجهة هجوم كبير على العمق الإسرائيلي يوقع إصابات بين المدنيين، وذلك من أجل رفع جاهزية مؤسسات الحكم المحلي والمنظمات المدنية لمواجهة أخطار ممكن أن تحصل في المستقبل[١٩]. وقد شمل التمرين تدريبات على هجوم من الجنوب اللبناني ومن الجنوب في قطاع غزة، وهبة شعبية

أهم نتائج الحرب الإسرائيلية على غزة تحول العمق الإسرائيلي إلى جزء لا يتجزأ من ساحة المعركة، وانعكاس هذا التحول في الإستراتيجيات الأمنية الإسرائيلية

للفلسطينيين في الداخل واشتركت فيه قوى الشرطة، والجيش ونجمة داوود الحمراء والمستشفيات وقوى الإطفاء والمكاتب الحكومية وسلطة الطوارئ الوطنية. وتم التدريب على سقوط صواريخ في أماكن سكنية ووقوع إصابات. كما تم التدريب على حالة هلع جراء هزة أرضية ممكن أن تحصل، وعلى وقوع صواريخ في منطقة المفاعل النووي في ديمونا.

إن هذه التدريبات دلالة قاطعة على التحولات الجارية على مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، حيث أن الجبهة المدنية أصبحت عبئًا أمنيًا يجب التعامل معه كجزء لا يتجزأ من النظرية الأمنية الإسرائيلية، وبعكس ذلك المفارقة بين قوة الجيش الإسرائيلي العسكرية من جهة ونقطة ضعفه الأمنية في مواجهة أخطار تهدد الجبهة الداخلية من جهة أخرى. وعلى هذه الخلفية بدأت الصناعات العسكرية الإسرائيلية تطوير أجهزة عسكرية قادرة على التصدي للهجمات الصاروخية على الجبهة الداخلية، الموضوع الذي سنتطرق له بشكل منفصل لاحقًا.

الجبهة المدنية أصبحت عبئًا أمنيًا يجب التعامل معه كجزء لا يتجزأ من النظرية الأمنية الإسرائيلية

تقرير غولدستون والمخاوف من ملاحقة مستقبلية: كان من أهم إسقاطات الحرب على غزة الذهول الدولي وإقامة لجنة تقصي الحقائق من قبل لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة. لقد لقي تعيين اللجنة اعتراضاً إسرائيليا ومقاطعة تامة من قبل الحكومة والجيش ولم يكن هناك أي ظهور رسمي إسرائيلي أمام اللجنة، ولم توفر لها معلومات من قبل مؤسسات حكومية أو رسمية أخرى مما أضعف موقف اسرائيل. كما أن كون رئيس اللجنة شخصية قانونية مرموقة ويهودي الأصل سدّ الطريق على اتهامها بعدم المهنية أو معاداة إسرائيل، إضافة الى ذلك كون أعضاء اللجنة فنيين مهنيين، كل ذلك أعطاها الشرعية في صياغة التقرير وتحديد معالم القرارات العسكرية الإسرائيلية التي وصفها التقرير بأنها «تصل الى جرائم حرب وربما بشكل أو بآخر جرائم ضد الإنسانية»، وقد جزم التقرير بأن العملية العسكرية «استهدفت سكان غزة بأسرهم» من أجل «معاقبة» السكان. واعتبر التقرير استمرار الحصار وإغلاق المعابر عقوبة جماعية تمثل جريمة ضد الإنسانية.

تقرير غولدستون وإسقاطاته على المؤسسة العسكرية

هاجم التقرير قصف المنشأة الشرطية في أول أيام الحرب، وانتقد الإدعاءات الإسرائيلية بأن الشرطة الفلسطينية كانت جزءاً من القوات المقاتلة لحماس. ورأى التقرير أن الهجوم على قوات الشرطة وقتل ٩٩ شرطيًا وتسعة مدنيين يعتبر خرقاً

للقانون الدولي الإنساني[٢٠]. ونوه التقرير للقصف المتعمد للمنشات المدنية مثل مستشفى القدس ومقر الأونروا وقصف مستشفى الوفاء بالقنابل الفسفورية على أنها خطيرة، ولم تكن حريصة على حماية المدنيين[٢١]. وأوضح التقرير أن الجيش الإسرائيلي استهدف المدنيين دون تمييز، الشيء الذي يتعارض مع أقوال الجيش ويشكل خرقًا واضحًا للقانون الدولي. وأوضح التقرير التناقضات في الشروح الإسرائيلية وبيّن أن المعايير التي استعملها الجيش من أجل الموازنة بين المردود العسكري والثمن الإنساني لم تستوفِ الشروط المطلوبة بحسب القانون الدولي[٢٢].

وفي هذا السياق جزم التقرير قائلاً: «تسلم البعثة بأن حالات الوفاة لا تشكل جميعها انتهاكات للقانون الإنساني الدولي. فمبدأ التناسبية يقر بأن الأعمال التي تسفر عن إزهاق أرواح مدنيين قد لا تكون خارجة عن القانون إذا توافرت شروط صارمة معينة. وما يجعل تطبيق مبدأ التناسبية صعبًا بخصوص الكثير من الأحداث التي حققت فيها البعثة، هو أن أفعال القوات المسلحة الإسرائيلية وأقوال القادة العسكريين والسياسيين قبل وأثناء العمليات تشير إلى استناد تلك الأحداث بشكل عام إلى سياسة معتمدة قوامها ممارسة القوة غير المتناسبة الموجهة ليس إلى العدو، بل إلى «الهياكل الأساسية الداعمة له». ويبدو من الناحية العملية أن المقصود بذلك هم السكان المدنيين»[٢٣]. وأضاف التقرير بأنه «يتضح من الأدلة التي جمعتها البعثة أن تدمير منشآت التزويد بالغذاء، وشبكات المياه والمرافق الصحية، ومصانع الخرسانة، والوحدات السكنية، كانت نتيجة لسياسة مقصودة ومنهجية انتهجتها القوات المسلحة الإسرائيلية»[٢٤]. ومن أهم استخلاصات التقرير هو البند ١٩٣٥ القائل: «خلصت البعثة، من الحقائق التي جمعتها، الى ان القوات المسلحة الإسرائيلية ارتكبت في غزة الخروق الجسيمة التالية لاتفاقية جنيف الرابعة: القتل العمد، التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، والتسبب عمدًا في معاناة شديدة أو أضرار بليغة بالأبدان أو بالصحة والتدمير الهائل للممتلكات، دون أن تكون هذه الأعمال مبررة بضرورة عسكرية، كما أنها تمت بشكل غير مشروع وبشكل مفرط. وباعتبار هذه الأفعال خروقًا خطيرة فإنه تنشأ عنها مسؤولية جنائية فردية».

المعايير التي استعملها الجيش من أجل الموازنة بين المردود العسكري والثمن الإنساني لم تستوفِ الشروط المطلوبة بحسب القانون الدولي

المؤسسة العسكرية والتعامل مع تقرير غولدستون: تباين في الردود

أدى نشر تقرير غولدستون في ١٥ أيلول من العام ٢٠٠٩ إلى ردود فعل متباينة في إسرائيل، فهنالك من قلل من أهمية التقرير القانونية، وأكد على أنه ضربة إعلامية قوية لإسرائيل ليس أكثر[٢٥] في حين أشار آخرون إلى الخطأ الفادح في قرار

الحكومة بعدم التعامل مع لجنة التحقيق، معتبرين أن هذا القرار دلالة على الاعتراف بالجرم[٢٦]. وأسرع طاقم قانوني بقيادة ايهود كينان، المستشار القانوني لوزارة الخارجية بتقديم تقرير قانوني حول تقرير غولدستون وكيفية التعامل معه دوليًا. وانعكس الموقف الرسمي في التصدي له ونعته بالتخاذل وعدم المصداقية والانحياز لصالح الفلسطينيين[٢٧]. وقد أكد التقرير الدولي المعلومات التي تقدمت بها منظمات حقوقية إسرائيلية بناء على اعترافات من جنود إسرائيليين شاركوا في الحرب على غزة، والذين اعترفوا بأن الجيش انتهك الحقوق الأساسية للسكان المدنيين الفلسطينيين، واستعملهم كدروع بشرية من أجل الحفاظ على الجنود[٢٨]. وبأن الجنود الإسرائيليين احتجزوا مدنيين وعذبوهم ومنعوا عنهم الماء لمدة طويلة. وقد نشرت صحيفة هآرتس العديد من أقوال الجنود الذين صرحوا بأن الجيش لم يراع حقوق الإنسان الأساسية في العديد من الحالات. [٢٩] ونشرت الصحيفة الشكاوى التي تقدم بها العديد من الجنود الى الجهاز القضائي للجيش حول تجاوزات قانونية وتعامل غير إنساني مع مواطنين فلسطينيين.

ولم تكتف إسرائيل بالهجمة الدبلوماسية والإعلامية الشرسة على تقرير غولدستون والتقليل من شأنه لتتوجه (وعلى رأسها رئيس الدولة، شمعون بيريس)، إلى قيادات الدول الغربية والولايات المتحدة من أجل الحؤول دون وصول التقرير الى مجلس الأمن الدولي وسد الطريق على تحويله الى قاعدة قانونية يتم استعمالها لتقديم شكاوى ضد قياديين سياسيين وأمنيين وعسكريين اسرائيليين في دول مختلفة.

آثار تقرير غولدستون امنيا؛

١. **مخاوف في صفوف القادة من ملاحقة قضائية:** البعد الأول هو التخوفات التي أبداها بعض الضباط والقادة الإسرائيليين الذين امتنعوا عن السفر الى خارج اسرائيل كي لا يتم اعتقالهم في دولة تسمح مؤسساتها القضائية بتقديم لوائح اتهام على جرائم وقعت ضد الإنسانية في أماكن مختلفة من العالم. وقد روجت معلومات في الرابع عشر من كانون الأول ٢٠٠٩، بأن وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيبي ليفني مطلوبة لدى شرطة لندن وذلك بسبب تقديم لائحة اتهام ضدها على خلفية كونها مسؤولاً رفيع المستوى إبان الحرب على غزة[٣٠]. وأدى الخبر الى ضجة سياسية وإعلامية كبيرة في إسرائيل وفي خارجها. وقد عكست هذه الضجة الضائقة الدبلوماسية والقانونية التي وقعت فيها اسرائيل نتيجة تقرير غولدستون الذي حملها المسؤولية المباشرة

عن جرائم حرب اقترفت ضد الفلسطينيين في قطاع غزة. وقد توجه العديد من الضباط الى وزارة الخارجية للتشاور معها إذا ما كان باستطاعتهم السفر الى الخارج دون الخوف من أن يتم اعتقالهم في دول أوروبية أو أخرى. في هذا السياق، كان رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو صرح عن نوايا إسرائيل «العمل على ملاءمة قوانين الحرب الدولية للحرب على الإرهاب»[٣١]. وأوصى رئيس الحكومة وزارة الخارجية ووزارة العدل ووزارة الدفاع بالعمل على مبادرة دولية تضغط لتغيير القوانين الدولية المتخصصة بالحرب، وذلك لكي تتم ملاءمتها للحالة الخاصة للحرب على الإرهاب. وتمت هذه التوصية في خضم النقاش القائم حول تقرير غولدستون وكيفية التعامل معه. وقد أوصت الحكومة بإقامة وحدة خاصة في وزارة العدل لمواجهة الدعوات التي ترفع ضد قياديين اسرائيليين في الخارج[٣٢].

٢. **معارضة الجيش إقامة لجنة تحقيق خارجية:** عارض الجيش الإسرائيلي إقامة أية لجنة خارجية للتحقيق في أحداث الحرب، وادعى أنه قام بكل التحقيقات اللازمة. وأبلغ في هذا السياق قائد الأركان بأنه إذا كانت هنالك تجاوزات قانونية أو أخلاقية خلال الحرب فهي ضئيلة وقد تم كشفها والتعامل معها بالشكل المطلوب[٣٣]. وقال في هذا السياق قائد أركان الجيش: إن أية لجنة تحقيق من خارج الجيش تعني ضربة قوية للمعنويات في الجيش، مدعيًا بأنه لا يوجد جيش أكثر أخلاقية من الجيش الإسرائيلي[٣٤]. وقد تغلبت أقوال رئيس الأركان على موقف رجالات القانون الكبار في إسرائيل الذين ادعوا بأن لجنة تحقيق مستقلة هي الإمكانية الوحيدة لإنقاذ اسرائيل من الضائقة الدولية التي وقعت فيها، وهي الضمان الوحيد لعدم وصول تقرير غولدستون الى المحكمة الدولية في هاج، إلا أن قوة المؤسسة الأمنية في الضغط والإقناع هي التي تغلبت وبقي تحقيق الجيش في وقائع الحرب المرجعية الوحيدة للتعامل مع تقرير غولدستون، الشيء الذي يعكس ضعف المؤسسة السياسية والقضائية أمام النخبة والمؤسسة الأمنية والعسكرية. وعلل المستشار القضائي العسكري، أبيحي مندلبليط عدم الاستجابة لتقرير غولدستون، مقللاً من شأنه، ورفض إقامة لجنة تحقيق من خارج الجيش قائلاً: إن إقامة لجان التحقيق لأعمال عسكرية أتت نتيجة ضغوطات داخلية وليس نتيجة ضغط دولي، ولذلك تعتبر إقامة لجنة تحقيق إسرائيلية لتفحص تصرفات الجيش سابقة خطرة. من جهة أخرى، تدمغ إقامة لجنة تحقيق من خارج الجيش برؤية شمولية سلبية،

عارض الجيش الإسرائيلي إقامة أية لجنة خارجية للتحقيق في أحداث الحرب، وادعى أنه قام بكل التحقيقات اللازمة.

بحسب رأيه، لأن كل ما هنالك حاجة للقيام به هو التحقيق بتجاوزات ممكنة موقعية.[٣٥] وكان واضحاً للمؤسسة العسكرية أن هنالك دعماً واضحاً لموقفها في أغلبية قطاعات المجتمع الإسرائيلي-اليهودي كما بينت استطلاعات الرأي، حيث أن ٦٨٪ من الجمهور الإسرائيلي عارض إقامة لجنة تحقيق من خارج الجيش.[٣٦]

٣. **محاولات الجيش التعامل مع الجانب القانوني للتقرير:** بعد آخر لتقرير غولدستون انعكس في محاولات الجيش الإسرائيلي التعامل الجدي مع التهديدات القانونية الناتجة عن التحولات في المؤسسات والمنظمات القانونية الدولية، وارتفاع حدة الضغوطات المتعلقة بمحاسبة مجرمي الحرب أينما كانوا. وفي هذا السياق أصدر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي غابي اشكنازي قواعد وتعليمات جديدة من شأنها رفع مستوى تواجد المستشارين القانونيين في الجيش وفي وحداته القتالية[٣٧]. وعلى الرغم من أن هذه التعليمات لم تكن مقبولة على بعض الضباط، إلا أن أشكنازي قبل موقف المستشار القضائي للجيش، أبيحي مندلبليط، وحظي بدعم قائد المنطقة الجنوبية، يوآب جالانط إبان الحرب على غزة، اللذين ادعيا بأنه يجب على الجيش ملاءمة نفسه للتحولات الدولية وإقناع العالم بقانونية وأخلاقية الجيش الإسرائيلي. إلا أن القرار الإسرائيلي لم يغير الوضع الذي كان قائمًا من قبل، والذي ينعكس بتواجد المستشارين القضائيين في قواعد الجيش على مستوى الفرق الكبيرة وليس في الوحدات الميدانية كما هو الحال في بعض الدول الغربية أو في الجيش الأميركي. وبالرغم من تواجد مستشارين قضائيين في الوحدات العسكرية الإسرائيلية في السابق، الا أن تدخلهم وقت المعركة كان ضئيلاً جدًا، الشيء الذي حدا بالقيادة العسكرية اتخاذ خطوات معينة تهدف الى توضيح الأوامر بهذا الشأن. ويتضح من تصرفات الجيش أن الكثير من التدريبات لقيادته العليا يتضمن دورات في القانون الدولي وقوانين الحرب. كما يعمل المستشار القضائي للجيش جاهدًا بمرافقة وزارة الخارجية على إجراء محادثات في الولايات المتحدة والأمم المتحدة للإقناع بوجود حاجة إلى تغيير القوانين الدولية المتعلقة بالحرب، خصوصًا في الحالات التي يتم فيها القتال مع قوى عسكرية غير نظامية تفعل من داخل المجمعات السكنية. ويستغل الجيش الإسرائيلي حالة الحرب في العراق وأفغانستان من أجل تدعيم مواقفه[٣٨].

أصدر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي غابي اشكنازي قواعد وتعليمات جديدة من شأنها رفع مستوى تواجد المستشارين القانونيين في الجيش وفي وحداته القتالية

لإجمال هذا الجزء، لا بد من التنبيه أن الحرب على غزة عمقت الكشف **عن مجموعة من الازمات التي يواجهها الجيش الإسرائيلي، وهي:**

أزمة نظرية الردع: على الرغم من أن الجيش تجاوز أغلبية إخفاقات الحرب على لبنان بناءً على توصيات لجنة فينوغراد، إلا أن الخصم في حالة الحرب على غزة مختلف في نوعيته وفي قدراته عن الخصم اللبناني، أو أي خصم آخر ليس محاصرًا لمدة أعوام وله عمق اجتماعي واقتصادي وعسكري قوي. فالحرب على غزة حرب محددة بحسب الأهداف التي وضعت للجيش من قبل القيادة السياسية، إضافةً لذلك أدى الحصار الذي تفرضه إسرائيل على القطاع إلى تضييق الخناق على القدرات العسكرية للمقاومة الفلسطينية وحدّ من إمكانيات أدائها العسكري. لذلك تشكل حرب تشمل أكثر من قوة مقاومة واحدة وعلى أكثر من جهة، ويتم فيها استعمال صواريخ متطورة، أكثر من الصواريخ فلسطينية الصنع، تستهدف الجبهة المدنية الإسرائيلية، تشكل تحديًا كبيرًا من الصعب التكهن بدلالاته الآن. من هذا الباب، أتى، كما ذكرنا، الاستعمال المفرط للقوة.

أكدت القيادة العسكرية على أنها مستعدة أن تدفع ثمنًا باهظًا على المستوى الدولي من أجل استعادة قدرة الردع للجيش، وإعادة ثقة الجنود بالجيش وثقة المجتمع المدني بقدرته على إعطاء حلول عسكرية لمعضلات أمنية واستراتيجية

أزمة الحفاظ على حياة الجنود وتأثيرها على التقدم في المعركة من جهة وعلى حياة الفلسطيني المدني من جهة أخرى: تبنى الجيش في الحرب على غزة نمط مواجهة حربية تضمن الحفاظ على جنوده وعدم خوضهم معارك من الممكن أن تؤدي إلى خسائر كبيرة في أرواحهم. وقد كان من نتائج هذا الخط القتالي استعمال آليات عسكرية واقية وثقيلة أدت إلى تقدم بطيء على أرض المعركة، التي كانت اصلا مأهولة بالمدنيين. ترجم الخوف على حياة الجنود باستباحة حياة المدنيين الفلسطينيين، وهو ما اعتبره بعض المعلقين الإسرائيليين ثمناً أخلاقياً كبيراً في صفوف الجيش وقيادته[٣٩]. من هذا الباب ممكن أن نرى أن نوعية التعاقد بين الجنود وأهاليهم من جهة والمؤسسة العسكرية من جهة أخرى مرهونة بالثقة المتدنية للمجتمع الإسرائيلي بالقيادة السياسية للدولة، وبعدم جاهزية المجتمع الإسرائيلي دفع ثمن إنساني عال للدفاع عما يمكن أن يعتبره غير مجد أو غير ضروري[٤٠]. أكدت القيادة العسكرية من جهة أخرى على أنها مستعدة أن تدفع ثمنًا باهظًا على المستوى الدولي من أجل استعادة قدرة الردع للجيش، وإعادة ثقة الجنود بالجيش وثقة المجتمع المدني بقدرته على إعطاء حلول عسكرية لمعضلات أمنية واستراتيجية وقت الحاجة، وبأن ما ينقص كان قيادة مهنية وعازمة على اتخاذ قرارات صعبة ولكنها صائبة وقت الحاجة. وقد انعكس هذا التحول في وزارة الدفاع وفي رئاسة أركان الجيش بمجرد الانتقال من عهد عمير بيرتس ودان حالوتس إلى إيهود باراك وغابي اشكنازي. يبقى أن نذكر أن التغيرات

الشخصية يمكن أن تلعب دورًا مهمًا من المستوى المهني والمعنوي، ولكنها لا تغيّب التهديدات والمخاطر القائمة خصوصًا وأن خصم اسرائيل آخذ بالتطور والتحول أيضاً. الشيء الذي نلامسه عند الحديث عن التطورات الجارية في صفوف حزب الله اللبناني من جهة، وتعاظم قوة إيران من جهة أخرى. ومن هذا الباب يجب التنويه إلى أن التعظيم القائم في إسرائيل «للتهديد» الأمني الخارجي، خصوصاً الإيراني يأتي لكي يعيد ترسيخ رضوخ المجتمع الإسرائيلي لمواقف وسياسات الجيش ورفع سقف الاستعداد للتضحية لمواجهة ما يروج له كتهديد وجودي، وإعادة بناء عقيدة «اللا استحالة»، التي طالما شرعنت الحروب والعمليات العسكرية الإسرائيلية على مدار العقود السابقة.

التحديات الأمنية للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية ووهن نظرية الردع

تشير التحليلات الإستراتيجية والأمنية القائمة في إسرائيل إلى تحول في نوعية التهديدات الأمنية التي تتعامل معها إسرائيل. وفيما تحدثت نظريات الأمن الإسرائيلية سابقا عن تهديد كياني ناتج عن تواجد إسرائيل ضمن طوق من الدول المعادية التي لا تقبل وجودها[41]، وبنت على أساس ذلك نظرية الأمن الإسرائيلية التي تعتمد على قوة الجيش النظامي وتدريبه وحنكته، فان هذه النظرية بدأت بالتغير خصوصًا بعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى. فقد تصاعد من جهة أولى التهديد بمواجهة داخلية بين الجيش ومن يقع تحت سيطرته المباشرة سواء أكان هؤلاء محسوبين على منظمات المقاومة الفلسطينية أم على المجتمع الفلسطيني بأكمله. ومن جهة أخرى تصاعدت قدرات منظمات عسكرية غير نظامية على شاكلة حزب الله أو حماس في استهداف العمق المدني الإسرائيلي بواسطة صواريخ ومدافع هاون ومعدات عسكرية خفيفة أخرى[42].

التعظيم القائم في إسرائيل «للتهديد» الأمني الخارجي، خصوصاً الإيراني يأتي لكي يعيد ترسيخ رضوخ المجتمع الإسرائيلي لمواقف وسياسات الجيش ورفع سقف الاستعداد للتضحية لمواجهة ما يروج له كتهديد وجودي

كما ارتفع عدد الصواريخ التي بحوزة دولة عربية مجاورة لإسرائيل وازداد مداها، خصوصًا في سورية وإيران، الشيء الذي تعده إسرائيل يشكل تهديدًا أمنيًا أرادت المؤسسة الأمنية العسكرية الإسرائيلية التعامل معه على مستويات عدة. وقد نجحت كل من سورية والعراق في السابق في تطوير قدرات عسكرية صاروخية قادرة على الوصول إلى كل نقطة في إسرائيل وبالتالي تهديد الأمن الإسرائيلي بأكمله، ما اقتضى إعادة النظر في مسألة الأمن الوجودي الذي كانت تعمل اسرائيل جاهدةً لتحقيقه من خلال الترافق بين رفع سقف الردع الأمني الإسرائيلي، وإخراج قوى عربية أساسية من حلقة الصراع من خلال معاهدة سلام منفردة، كما كان الحال مع

مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. إلا أن حالة عدم الاستقرار في المنطقة وتطور معادلات دولية مبنية على توازنات قوى استراتيجية متقلبة، خصوصًا تطور العلاقات السورية الإيرانية وتدعيم قوى المنظمات العسكرية غير النظامية ذات التوجهات الأيديولوجية الدينية في المنطقة، خصوصًا حزب الله وحماس، أضعفت الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية الإقليمية، وأبقت التهديدات الأمنية والعسكرية الإستراتيجية والتكتيكية المباشرة وغير المباشرة قائمة. وبالرغم من أن إسرائيل نجحت في تحقيق توازنات أمنية وعسكرية تضمن لها قدرة الردع وقدرة المبادرة والرد في حالات الصدام، إلا أنها كرست جهداً وموارد كبيرة لتطوير قدرات تكنولوجية جديدة تضمن لها استباق العدو، وسدّ الثغرات الآخذة بالاتساع في قدرة الردع العسكرية على المستوى الإستراتيجي والتكتيكي.

الخطر الصاروخي ومنظومة الدفاع متعددة الطبقات

أتى رد الفعل الإسرائيلي على هذه التطورات من خلال تطوير القوة الدفاعية، خصوصًا العمل على منظومة دفاع مضادة للصواريخ مبنية على نمط عمل بطاريات صواريخ الباتريوت الأميركية ولكنها تعمل على مستويات مختلفة وتعطي أجوبة على تهديدات متنوعة.

العمل على منظومة دفاع مضادة للصواريخ مبنية على نمط عمل بطاريات صواريخ الباتريوت الأميركية ولكنها تعمل على مستويات مختلفة وتعطي أجوبة على تهديدات متنوعة

بدأ العمل الدؤوب لتطوير شبكة دفاع صاروخية اسرائيلية منذ سنوات التسعينيات. كما بذلت الصناعات التكنولوجية والعسكرية الإسرائيلية جهداً كبيراً في تطوير منظومة دفاعية مضادة للصواريخ الباليستية طويلة ومتوسطة الأمد مع تعاظم التهديدات الأمنية الآتية من منطقة الخليج العربي خصوصًا التهديد العراقي ولاحقًا الإيراني. ولكن بعد الحرب على لبنان في صيف العام ٢٠٠٦ والحرب على غزة في شتاء ٢٠٠٨ ازدادت الحاجة الإسرائيلية لتطوير درع صاروخية متكاملة تضمن الدفاع عن إسرايل مقابل تهديدات صاروخية باليستية وتهديدات من صواريخ متوسطة الأمد ومن صواريخ بدائية مثل صواريخ القسام التي استعملتها «حماس» خلال الحرب عى غزة.

وتحدث وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك في هذا السياق عن أهمية استكمال «منظومة الدفاع متعدد الطبقات» من أجل أن «نمنع أية جهة كانت وضع علامات سؤال على كياننا»[٤٣]. وقال باراك: «علينا في السنوات القريبة استكمال منظومة الدفاع متعددة الطبقات من القبة الحديدية لمواجهة صواريخ القسام وحتى صواريخ الحيتس المتطورة من أجل توفير إجابة للتهديدات القريبة والبعيدة على حدّ سواء»[٤٤].

وتعكس هذه الأقوال الجهد التكنولوجي والعسكري المبذول لتطوير إجابة عسكرية على التهديدات الصاروخية الآخذة بالازدياد. كما تبين هذه الأقوال الرؤية الأمنية والإستراتيجية الجديدة لإسرائيل، حيث أن جهدًا كبيرًا يبذل من أجل توفير حماية للمدنيين في حالة الحرب من جهة، ورفع سقف الردع الإسرائيلي من جهة أخرى، وذلك من خلال إبراز القدرات التكنولوجية المتطورة والقيام بإعادة الهيبة للجيش وسلاح الجو وسلاح البحرية من خلال القيام بعمليات عسكرية ذات ميزات معقدة، مثل ضرب قافلة عسكرية في السودان أو الاستيلاء على سفينة في عرض البحر المتوسط، ادعت إسرائيل أنها تحتوي على أسلحة متوجهة الى لبنان.

وعلى الرغم من المعلومات حول نجاح الصناعات العسكرية الإسرائيلية من إنهاء تطوير منظومة الدفاع الصاروخية «القبة الحديدية»، أتت بعض المعلومات لتقلل من مدى نجاح هذه المنظومة في توفير حماية شاملة من جهة، ولعدم قابلية استعمالها في مواجهة الصواريخ البدائية التي تستعمل من قبل بعض المنظمات العسكرية في قطاع غزة، وذلك بسبب الثمن الباهظ لكل صاروخ مضاد. الشيء الذي يفقد المنظومة أهميتها الفعلية.[٤٥]

تميز العام ٢٠٠٩ بكثرة التدريبات خصوصًا على مستوى فرق المشاة، التي انغمست في تطوير قدراتها في خوض المعارك والمحاربة في المناطق المأهولة بالسكان

تطوير القدرات العسكرية للحرب في المناطق المسكونة

إن أحد المهمات التي حاول الجيش الإسرائيلي القيام بها هي إجراء تدريبات ميدانية واسعة لتعميق القدرات اللوجستية والعمل المشترك بين وحداته المختلفة. وقد تميز العام ٢٠٠٩ بكثرة التدريبات خصوصًا على مستوى فرق المشاة، التي انغمست في تطوير قدراتها في خوض المعارك والمحاربة في المناطق المأهولة بالسكان.

أتت هذه التدريبات على خلفية تجربة الحرب على لبنان، ومن ثم الحرب على غزة، حيث اضطر جنود الجيش الإسرائيلي الى دخول قرى ومناطق مكتظة بالسكان. وذكرت صحيفة «هآرتس» أن الجيش الإسرائيلي رفع مستوى التدريبات العسكرية وعددها في المناطق المأهولة في صفوف وحداته المقاتلة، وفي وحدات الاحتياط، وذلك تحسبًا لوقوع حرب تضطر فيها هذه الوحدات إلى القتال في مناطق مسكونة. وقد تحدث الضباط والجنود عن أن تجاربهم القتالية في الحرب على غزة كانت نقطة انطلاق لتدريب الجنود وإعطائهم الإحساس بما يجب القيام به وقت المعركة. وتم الحديث في هذا السياق عن المعدات الشخصية الجديدة التي يحصل عليها كل جندي عند دخوله إلى حقل المعركة، مثل الدروع الواقية ونواظير الرؤية في الليل.

أظهرت تقارير صحافية أن الجيش الإسرائيلي أخذ يتدرب على الحرب في المناطق المسكونة في القرى العربية الفلسطينية الواقعة في منطقة المثلث داخل إسرائيل[٤٦]. وقد قام الجيش بالتدرّب على اقتحام بيوت وتطويق مناطق مكتظة بالسكان في قرى المثلث، الشيء الذي يظهر نوايا الجيش ليس من الناحية الحربية فقط، وإنما من ناحية توجهاته نحو السكان العرب-الفلسطينيين الذين ما زالوا يعتبرون "تهديدًا أمنيًا" و«طابورًا خامسًا» في إسرائيل.

٣- على الرغم من التقليل من عدد الحواجز العسكرية الإسرائيلية خلال العام ٢٠٠٨ والحديث عن نوايا حكومة نتنياهو لإزالة عدد إضافي منها خلال العام ٢٠٠٩، [٤٧] إلا أن المؤسسة العسكرية استمرت في تطويق الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية من خلال إكمال بناء الجدار الفاصل من جهة والحفاظ على عدد كبير من الحواجز من جهة أخرى. وقد استمر الجيش الإسرائيلي في اقتحام المدن والقرى في الضفة الغربية والقيام باعتقالات لقياديين اعتبرهم الجيش «تهديداً» للأمن، وذلك في سياق سياسة الحكومة الإسرائيلية للعمل على مداواة التحدي الأمني والسياسي في الضفة الغربية من خلال ما أسماه رئيس الوزراء الإسرائيلي تحقيق «السلام الاقتصادي»، الذي يضمن الاستقرار ويقلل من الحاجة للمواجهات العسكرية ويمكن في الوقت نفسه من الاستمرار في سياسات الاستيطان. إلا أن هذه السياسات أدت إلى تصاعد التقارير عن إمكانية اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة، الشيء الذي أدى إلى ضغوطات من قبل الجيش على الحكومة لتجديد المحادثات السلمية مع الفلسطينيين لإعطاء متنفس سياسي للتهديدات الأمنية القائمة.[٤٨] ومن المهم التنويه إلى الخلافات القائمة في وجهات النظر بين المؤسسة العسكرية وجهاز الأمن العام (الشاباك) بكل ما يتعلق بإمكانية اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة.[٤٩]

في مواجهة الملف الإيراني: نتنياهو يبقي كل الخيارات مفتوحة بما فيها الخيار العسكري

التهديد الإيراني وآليات مواجهته العسكرية

ما زال المشروع النووي الإيراني يقلق المؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، ويشكل الشغل الشاغل للقيادة العسكرية والسياسية، ويشد اهتمام مؤسسات الأبحاث الأكاديمية ووسائل الإعلام على حدّ سواء. مع تولي حكومة نتنياهو السلطة في آذار ٢٠٠٩ حددت الحكومة، وعلى رأسها نتنياهو، بأن المشروع النووي الإيراني يشكل تهديدًا مباشرًا لإسرائيل، ما يحتم التعامل معه بجدية وعلى كل المستويات. وقد أبقى نتنياهو الباب مفتوحًا أمام كل الخيارات بما في ذلك الخيار العسكري المتمثل في هجوم عسكري على المنشأة النووية الإيرانية.

إلا أن السياسة الإسرائيلية تجاه المشروع النووي الإيراني بقيت رهنًا للاعتبارات الدولية والمواقف التي تبديها الولايات المتحدة في هذا الشأن[٥٠]. وكان الرئيس الأميركي حدد بأنه مستعد لمحادثات بين الهيئة الدولية للطاقة الذرية وإيران من أجل الوصول إلى اتفاق يكون مرضيًا لجميع الجهات، ويضمن عدم الوصول إلى صدام عسكري من شأنه تفجير الوضع في المنطقة، مع أنه نوه أن كل الإمكانيات ما زالت على الطاولة من منظور أميركي[٥١]. وقال أوباما: «تريد الولايات المتحدة للجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تأخذ مكانها الطبيعي في المجتمع الدولي. لكم الحق ولكن هذا يأتي مع مسؤوليات حقيقية، وبأن هذا المكان لا يمكن أن يتحقق بواسطة الإرهاب والسلاح، وإنما بواسطة عمليات سلمية تبرهن عظمة شعب إيران وحضارته»[٥٢]. وفي محادثاته مع رئيس الوزراء الإسرائيلي في واشنطن عارض الرئيس الأميركي تحديد مدة زمنية للمفاوضات الدبلوماسية مع إيران حول مشروعها النووي، الشيء الذي تعارض مع الضغوطات التي حاولت إسرائيل ممارستها من أجل دفع المجتمع الدولي وعلى رأسهم الولايات المتحدة لاتخاذ خطوات فعلية لفرض عقوبات على إيران، أو حتى اتخاذ خطوات عسكرية تجاهها[٥٣]. وقد أتت أقوال الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي في اجتماع الدول الصناعية المتطورة في شهر تموز ٢٠٠٩ عن أن هجوماً إسرائيلياً عسكرياً على إيران «سيؤدي إلى كارثة» لتضع حدّا للهجمات الإسرائيلية وللتهديدات، دون أن تقلل من الدور الفاعل الذي يجب على المجتمع الدولي لعبه من أجل طمأنة إسرائيل[٥٤].

استمرت المحاولات التي تهدف إلى إظهار الخطر «الكياني» من إيران ومن الاستمرار في مشروعها النووي على الساحة الإسرائيلية . وقد انتقدت جهات إسرائيلية المحادثات التي تجري بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران، وحذرت من استغلال طهران لهذه المحادثات من أجل التقدم في مشروع تخصيب اليورانيوم[٥٥].

ووجهت الجهات المراقبة للوضع الإيراني الانتقادات للدولة الغربية بعدم اتخاذ خطوات فعالة وواضحة من أجل الحد من محاولات إيران التلاعب بالمجتمع الدولي، واستغلال كل الفرص من أجل تحقيق مآربها. وجزمت التقارير الإسرائيلية بشكل قاطع بأن كل الدلائل تشير إلى أن إيران عازمة على تخصيب اليورانيوم ساعية للوصول إلى قدرة نووية عسكرية[٥٦]. وقد تحدث رئيس المخابرات العسكرية في الجيش الإسرائيلي الجنرال عاموس يدلين عن الخطر النووي الإيراني مشيراً إلى

ثلاثة مستويات من التطور يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عند الحديث عن إيران[٥٧]. المستوى الأول هو «الساعة التكنولوجية» التي (بحسب يدلين) أكملت دورانها. المستوى الثاني هو «الساعة الدبلوماسية» والثالث هو «ساعة ثبات الحكم». وادعى يدلين أن إيران نجحت في جمع ١٧٠٠كغم من اليورانيوم المخصب الذي يكفي لصناعة قنبلة ذرية واحدة. وأضاف أن اليورانيوم الإيراني مخصب بنسبة ٥ , ٤٪ وهناك حاجة لتخصيبه ليصل إلى ٣٣٪ على الأقل. وأتت هذه المعلومات «الدقيقة» في خضم مسعى إسرائيلي يهدف إلى إثبات تورط إيران في مشروع نووي عسكري. وفي هذا السياق تطرقت الجهات المخابراتية الإسرائيلية إلى المنشأة النووية لتخصيب اليورانيوم التي كشفت عنها إيران في أيلول ٢٠٠٩ في قم. على أنها منشأة واحدة من ضمن العديد من المنشآت السرية التي لم تفضحها إيران بعد، ولم تعلن عنها للمنظمة الدولية للطاقة الذرية[٥٨]. وصرحت جهات إسرائيلية أن اعتراف إيران بوجود هذه المنشأة أتى بعد أن تحققت السلطات الإيرانية من أن أمر المنشآت قد انكشف ولا بد من استباق التقارير المخابراتية الغربية على خلفية بدء المحادثات الإيرانية مع المنظمة الدولية للطاقة الذرية وانعقاد مؤتمرها السنوي أواخر أيلول ٢٠٠٩ ويوم انعقاد مؤتمر الـ **G 8** الذي يتداول الشأن الإيراني[٥٩].

حاولت إسرائيل استغلال الاضطرابات والمظاهرات في إيران بعيد الانتخابات البرلمانية والرئاسية في شهر حزيران من أجل تعظيم الخطر الإيراني

وحاولت إسرائيل استغلال الاضطرابات والمظاهرات في إيران بعيد الانتخابات البرلمانية والرئاسية في شهر حزيران من أجل تعظيم الخطر الإيراني المتمثل في توجهات الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، الذي فاز في الانتخابات، وتسليط الأنظار على كونه دكتاتورًا قمعيًا لا يهدد أمن العالم فقط، وإنما يهدد المجتمع الإيراني أيضًا.[٦٠] وعلقت وسائل الإعلام الإسرائيلية على العنف الذي تستعمله قوات حفظ الأمن الإيرانية لكسر شوكة المعارضة التي وصفت بالديمقراطية، والتي يجب دعمها من أجل إجراء تغيير جذري في إيران.[٦١]

الذي ميز العام ٢٠٠٩ هو أن النوايا الإسرائيلية المعلنة لضرب المنشأة النووية الإيرانية لم تعد سيدة الموقف، وذلك بعكس المعلومات التي سربت بهذا الخصوص خلال العام ٢٠٠٨

إن السياسة الأمنية الإسرائيلية تجاه إيران في العام ٢٠٠٩ لم تتغير بشكل جذري على الرغم من تراجع التهديدات العسكرية المباشرة. واستمرت المؤسسة العسكرية والأمنية والسياسية الإسرائيلية في نعت إيران بالتهديد الكياني لإسرائيل، وأكدت على أن إيران تسعى إلى إبادة إسرائيل، وعلى حق الأخيرة في الدفاع عن نفسها بكل الوسائل. إلا أن الذي ميز العام ٢٠٠٩ هو أن النوايا الإسرائيلية المعلنة لضرب المنشأة النووية الإيرانية لم تعد سيدة الموقف، وذلك بعكس المعلومات التي سربت بهذا الخصوص خلال العام ٢٠٠٨. ويعود التغير في التوجه الإسرائيلية إلى عدة

عوامل نذكر أهمها، وهي:

١. التحولات في الإستراتيجية الخارجية الأميركية المعلنة على الأقل بعد خروج الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الابن من الساحة السياسية ودخول الرئيس الأميركي الحالي، باراك أوباما إلى البيت الأبيض مع بداية العام ٢٠٠٩. وكان أوباما أوضح بأن استراتيجيته الدبلوماسية تختلف عن استراتيجية سابقه، وفتح الأبواب على مصراعيها لبناء علاقة جديدة مبنية على الاحترام المتبادل مع العالم الإسلامي بما في ذلك إيران. وكان توجه أوباما أقفل الباب على المدى القصير على الأقل أمام إمكانيات الحلول العسكرية للخلافات مع إيران، الشيء الذي حدّ من حرية الحركة لإسرائيل، وقلل من أهميتها في الحسابات الخارجية والعسكرية الأميركية.

٢. انعكاسات الحرب الإسرائيلية على غزة ومضاعفاتها والنقمة الدولية والشعبية على إسرائيل وتجاوزاتها. لقد بات من الواضح أن الانتقادات الدولية للعملية العسكرية في غزة أضعفت من موقف إسرائيل الدولي وأثرت على مكانة القضية الإيرانية في الأجندة السياسية والإعلامية العالمية. وقد كان لنشر تقرير غولدستون الأثر الكبير في انشغال المؤسسة الأمنية الإسرائيلية في الدفاع عن نفسها، وعدم قدرتها على الإقناع في حال تراجع مستوى الثقة الدولية بمعلوماتها ومعطياتها، بما في ذلك ما يتعلق بإيران.

أبقت إسرائيل على سياساتها الأمنية المتمحورة في التهديد الوجودي الإيراني، واستعملت كل المعلومات المتوفرة من أجل إبقاء القضية الإيرانية على الساحة الدولية،

٣. ارتقاء نتنياهو وحكومته إلى السلطة بعد الانتخابات الإسرائيلية في شباط ٢٠٠٩ والتركيبة اليمينية لهذه الحكومة، الشيء الذي أدى إلى تدهور معين في العلاقات مع الإدارة الأميركية الجديدة وإلى التراجع في مستويات التنسيق الأمني المعلن على الأقل. فحكومة نتنياهو تفتقر إلى الثقة والمصداقية وتجد نفسها معزولة دوليًا نسبة لسابقاتها، الشيء الذي يضعف قدرتها على التأثير على القرارات الدولية.

٤. اعتراض بعض الدول العظمى، خصوصاً روسيا والصين، على سياسة حازمة تجاه إيران، والتأكيد على أن معالجة القضية الإيرانية يجب أن تكون بطرق دبلوماسية. وقد سافر رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو إلى روسيا سراً في أوائل شهر أيلول ٢٠٠٩ ليجري محادثات مع القادة الروس حول نوايا روسيا بيع إيران صواريخ متطورة مضادة للطائرات – **S300** – من شأنها أن تحد قدرة إسرائيل على مهاجمة المنشأة النووية الإيرانية في حال

عزمت على ذلك.[٦٢] وقد اعترف الرئيس الروسي ديمتري مدفيدف بزيارة نتنياهو في مقابلة مع ال-**CNN**، وصرح بأنه لا نوايا إسرائيلية للهجوم على أيران.[٦٣] واستمرت محاولات الضغط الإسرائيلية في زيارة نتنياهو الثانية إلى روسيا في شهر شباط ٢٠١٠.

٥. الإنجازات التكنولوجية الإيرانية المتمثلة في تطوير صواريخ هجومية ودفاعية متطورة، ونجاح المؤسسة الصناعية العسكرية الإيرانية في إثبات قدراتها العلمية، الشيء الذي يشكل قوة ردع أمام أي هجوم إسرائيلي محتمل. على الرغم من ذلك أبقت إسرائيل على سياساتها الأمنية المتمحورة في التهديد الوجودي الإيراني، واستعملت كل المعلومات المتوفرة من أجل إبقاء القضية الإيرانية على الساحة الدولية، مطالبة بضغوطات ومقاطعة، موحية أن إمكانية هجوم إسرائيلي على المنشأة الذرية الإيرانية ما زالت واردة.[٦٤]

أتى تقرير الاستخبارات الأميركية في أواخر تشرين الثاني ٢٠٠٩ حول تكثيف الوجود البحري للقوات المسلحة الإيرانية في الخليج الفارسي، ليشير إلى الخطوات العسكرية المتخذة في منطقة الخليج تحسباً لمواجهة عسكرية ممكنة على خلفية عدم التقدم في المحادثات الدبلوماسية بين إيران والمنظمة الدولية للطاقة الذرية.[٦٥]

بعد انتهاء الحرب على غزة، حيث حاولت إسرائيل أن تعمل بشكل منفرد ولكن بدعم دولي للحدّ من ما سمته تهريب الأسلحة إلى غزة

نشرت مجلة دير شبيغل الألمانية في أواخر كانون الثاني ٢٠١٠ أن تقريراً مخابراتياً قدم للوكالة الدولية للطاقة الذرية يكشف النوايا والتطورات الإيرانية في الشأن الذري، مبيناً أن إيران عازمة على تطوير قنبلة ذرية صغيرة الحجم من أجل الإسراع في مشروعها النووي العسكري.[٦٦] أتى تقرير المنظمة الدولية للطاقة الذرية في الثامن عشر من شباط ٢٠١٠ ليشحن الوضع الدولي والحملة الإسرائيلية بشحنة جديدة من المعلومات التي تتسم بالشك بأن إيران ترافق مشروعها الذري المدني بفعاليات وخطوات غايتها تطوير قدرات ذرية عسكرية. ويشمل التقرير جزءاً سمي «الجوانب العسكرية الممكنة» للمشروع الذري الإيراني، والذي شمل كل المعلومات التي مفادها أن إيران قامت بخطوات تثير الشك بأن مشروعها النووي يتضمن جوانب عسكرية، مثل التجارب على مولدات التفجير المتوالية التي تستعمل في القنابل النووية وتجارب لليورانيوم المعدني الذي يتم حشوه في رؤوس الصواريخ.

لقد تم تفسير هذه المعلومات على أنها البراهين القاطعة بأن إسرائيل هي المهددة الرئيسية من المشروع النووي الإيراني، الشيء الذي أعاد التعامل مع الشأن الإيراني إلى الساحة الدولية، خاصةً على خلفية الزيارات المتوالية لمسؤولين أميركيين إلى

إسرائيل في مطلع العام ٢٠١٠، مثل زيارة رئيس أركان القوات المسلحة الأميركي، مايكل ميلان في شباط والذي أشار إلى الخطر الكامن في هجوم إسرائيلي محتمل على إيران، الشيء الذي عكس وجود مثل ذلك الاحتمال على الساحة الإقليمية.[٦٧]

نشرت إسرائيل معلومات حول استلام الجيش لطاقم من الطائرات دون طيار الجديدة التي طورتها الصناعات العسكرية الإسرائيلية والتي بمقدورها التحليق في الجو مدة عشرين ساعة وحمل خمسة أطنان من المواد المتفجرة. وأجريت مقابلات مع القائمين على هذه الطائرات من أجل ترسيخ فكرة أهميتها في مواجهة مستقبلية ممكنة، حيث ذكر المختصون الإسرائيليون قدرتها على الوصول إلى ما يسمى في إسرائيل دول «الحلقة الثالثة»، أي إيران.[٦٨] وأتت هذه المعلومات على غرار نمط قائم في إسرائيل، من أجل تدعيم نوايا إسرائيل مواجهة التهديد الإيراني بشتى الوسائل، وخلق حالة رعب دائم من أجل الضغط على المحافل الدولية لاتخاذ خطوات جادة تجاه المشروع النووي الإيراني.

تطوير العمل العسكري الإسرائيلي في المحيط الإقليمي

لطالما كانت الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية مبنية على ما يسمى «الضربات الوقائية»، أي الهجوم العسكري على «العدو» تحسبًا لضربته أو للحد من قدراته العسكرية أو الإثنين معًا. وقد قامت إسرائيل بتسديد ضربات كهذه على مستويات مختلفة. كان أشهرها في السنوات الأخيرة الهجوم على ما ادعت إسرائيل أنه مفاعل نووي سوري في منطقة دير الزور في شهر أيلول ٢٠٠٧[٦٩].

وقد عبرت إسرائيل بهذه السياسة العسكرية عن قدرتها على قطع الطريق على أي عدو كان يهدد أمنها أو من شأنه أن يطور قدرة عسكرية تخل بالتوازن العسكري الإقليمي الذي يجب أن يكون لصالحها. وقد قامت إسرائيل بالعمل الدبلوماسي الفعال من أجل الحد من قدرة الدول التي تعتبرها معادية على شراء أسلحة هجومية أو دفاعية من شأنها أن تخل بقدرة إسرائيل على التحكم بمحيطها الجوي أو البحري.

أخذت هذه السياسة العسكرية بعدًا خاصًا في العام ٢٠٠٩ بعد انتهاء الحرب على غزة، حيث حاولت إسرائيل أن تعمل بشكل منفرد ولكن بدعم دولي للحدّ من ما سمته تهريب الأسلحة إلى غزة. وقد فرضت إسرائيل طوقاً بحريًا وجويًا وبريًا على غزة من أجل تحقيق هذا الهدف، وقامت بتحريك قواتها الجوية والبحرية على مدار الساعة وفي مناطق مختلفة. كان من أكثر الفعاليات العسكرية الخارجية والتي لم

يتم الاعتراف بها بشكل رسمي (إلا أنه تم نشر معلومات حولها لم تنكرها الجهات الرسمية الإسرائيلية)، هي القصف الجوي لقافلة من الشاحنات في السودان ادعت الجهات الإعلامية التي اعتمدت على تسريبات من داخل سلاح الجو الإسرائيلي أنها كانت تحمل أسلحة متجهة نحو شبه جزيرة سيناء ليتم تهريبها إلى قطاع غزة.[٧٠] وقد وصفت المصادر الإعلامية هذه العملية بأنها مركبة ومعقدة بسبب البعد الجغرافي من جهة، وبسبب الحاجة للمرور بمحاذاة دول ليست ودودة مع الدولة العبرية. كما ادعت المصادر الإعلامية نفسها أن سلاح الجو الإسرائيلي قام بعدة هجمات كهذه بقيت قيد الكتمان، ولم يكشف عنها بشكل رسمي.

قام سلاح البحرية الإسرائيلي في ١٠ من تشرين الثاني ٢٠٠٩ بالاستيلاء على سفينة «فرانكوب» التي كانت تبحر في عرض البحر المتوسط[٧١]. وقد ادعت إسرائيل أن هذه السفينة إيرانية وكانت تحمل أسلحة ومعدات عسكرية متوجهة إلى حزب الله[٧٢]. وقد تم التعرض للسفينة في عرض البحر بعيدًا عن شواطئ إسرائيل، الشيء الذي أدى إلى ادعاء بعض الصحافيين الإسرائيليين أن هذه الطريقة من التعرض للسفن غير ناجحة، وهي نوع من لعب دور شرطي المرور في البحر، وأن أهمية الاستيلاء على السفينة هي إعلامية أكثر منها عسكرية[٧٣].

طرأ تطور مهم في علاقات إسرائيل العسكرية مع حلف شمال الأطلسي، حيث تم الاتفاق على أن تنضم سفينة مقاتلة بحرية إسرائيلية إلى قوات الحلف المرابطة في البحر المتوسط.

وطرأ تطور مهم في علاقات إسرائيل العسكرية مع حلف شمال الأطلسي، حيث تم الاتفاق على أن تنضم سفينة مقاتلة بحرية إسرائيلية إلى قوات الحلف المرابطة في البحر المتوسط. وقد اعتبرت هذه الخطوة تطورًا مهمًا في علاقات إسرائيل مع الحلف، حيث انضم ممثل عن سلاح البحرية الإسرائيلية للعمليات التي يقوم بها الحلف بمشاركة سفن وغواصات وطائرات من أجل تطبيق قرارات الأمم المتحدة لمنع تهريب أسلحة الدمار الشامل، وللحدّ من تهريب أسلحة لمنظمات إرهابية[٧٤].

وأتى انخراط إسرائيل في عمليات الحلف ليقوي العلاقات بين الطرفين، وليعطي إسرائيل نوعًا من الشرعية لعمليات اختطاف السفن المتوجهة إلى لبنان أو إلى شواطئ غزة ويصبغها بصبغة الحرب على «الإرهاب»، الذريعة التي تستعملها إسرائيل من أجل تضييق الحصار المفروض على شواطئ غزة.

لا بد من التنويه في هذا السياق إلى التحول في لغة التهديدات الإسرائيلية تجاه لبنان والانتقال من تهديد حزب الله من أجل المحافظة على توازن الرعب معه إلى تهديد الدولة والحكومة اللبنانية وتحميلها المسؤولية عن أي عمل يقوم به حزب الله اتجاه إسرائيل، وذلك بعد دخول الحزب إلى الائتلاف الحكومي وتحوله إلى شريك في السلطة الشرعية اللبنانية. وأتت هذه التهديدات لتعميق تأثير الردع على

التطورات الأمنية في الساحة الشمالية وللتأثير على التقارب القائم بين الحكومة اللبنانية والسورية، والتعاظم المتجدد للتأثير السوري في لبنان.[٧٥] وقد كشف حزب الله عن الفعاليات الاستخباراتية الإسرائيلية في الجنوب اللبناني، من خلال كشف معدات استكشاف تابعة للجيش الإسرائيلي بالقرب من قرية حولة، والتي جرت اعترافاً إسرائيلياً باستمرار جمع المعلومات ما دام حزب الله يشكل تهديداً عليها.[٧٦] كما تم اعتقال مجموعة من المواطنين والعسكريين اللبنانيين الذين اتهموا بالتعاون مع إسرائيل، الشيء الذي عكس الحرب الباردة والتهديدات المتبادلة بين إسرائيل من جهة وحزب الله والحكومة اللبنانية من جهة أخرى.

تحديات التحولات في العلاقات العسكرية الإسرائيلية - التركية ومضاعفاتها

أعلنت تركيا في الحادي والعشرين من تشرين الأول ٢٠٠٩ نيتها عدم إشراك سلاح الجو الإسرائيلي في التدريبات العسكرية التي تجري كل سنة على الأراضي التركية.[٧٧] وقد كان هذا التدريب السنوي الذي يدعى «نسر الأناضول» من أهم التدريبات التي تجريها القوات الجوية التركية باشتراك إسرائيلي وأميركي وقوات إيطالية من حلف شمال الأطلسي. وخلال هذا التدريب تتم المناورات الجوية على الحدود السورية والعراقية والإيرانية، ويتم التدريب على الهجوم الجوي والتصدي لصواريخ مضادة للطائرات والتزود بالوقود في الجو.

وقد تم إعلام إسرائيل بعدم مشاركتها بالتدريبات بضعة أيام قبل ابتداء التدريبات التي ألغيت على خلفية محاولات تركيا إعادة النظر في العلاقات مع إسرائيل بسبب الحرب على غزة.[٧٨] من جهة أخرى حاولت تركيا التقليل من أهمية الموضوع محاولة التخفيف من حدة التوتر مع أصدقاء إسرائيل في أوروبا والولايات المتحدة التي انتقدت التصرف التركي ووصفته بغير المسؤول[٧٩].

وعكست هذه الخطوة التركية التي أتت على خلفية الضغوطات على رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، التدهور في العلاقات الدبلوماسية التركية - الإسرائيلية على خلفية الانتقادات التركية لتصرفات إسرائيل خلال الحرب على غزة. وقد أوضح الجانب التركي أن «العالم وقف جانبًا عندما تفجرت القنابل الفوسفورية على الأولاد الأبرياء في غزة» ولذلك لا يمكن مشاركة إسرائيل في تدريبات عسكرية في تركيا[٨٠]. وكانت هذه الخطوة استمرارًا للموقف التركي الحازم الذي أبداه رئيس الوزراء التركي تجاه الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس في كانون

الثاني ٢٠٠٩ خلال المؤتمر الاقتصادي العالمي في دافوس[٨١]. وكان رئيس الوزراء التركي هاجم بيريس وحمله مسؤولية قتل الأطفال في غزة.

من الصعب التوقع أن تعود العلاقات التركية-الإسرائيلية إلى سابق عهدها على المدى القصير

على خلفية التوتر الإسرائيلي التركي وتراجع العلاقات الدبلوماسية والتنسيق العسكري بين البلدين أتى التدريب العسكري التركي-السوري ليعكس التقارب الحاصل بين البلدين. وقد صرح وزير الدفاع السوري، علي حبيب أن سورية وتركيا أجريتا تدريباً عسكرياً مشتركاً في ربيع العام ٢٠٠٩ وأن البلدين قررا إجراء تدريب عسكري إضافي في القريب العاجل[٨٢]. وأتى هذا التصريح كدلالة على التحولات في التعاقدات الدولية، خصوصًا في سجل العلاقات السورية – التركية – الإسرائيلية.

وأدى تدهور العلاقات الإسرائيلية – التركية إلى اشتداد التوتر بين البلدين من جهة، وإلى تحسين علاقات تركيا مع جيرانها على الحدود الشرقية؛ إيران والعراق وسورية من جهة أخرى، الشيء الذي أدى إلى ردود فعل إسرائيلية شديدة اللهجة اتهمت الحكومة التركية بدهورة العلاقات على خلفية أيديولوجيتها الإسلامية، ومحاولات الحكومة التركية بناء قوتها الإقليمية من جديد، وذلك بسبب فشل المحادثات التركية الأوروبية لدخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

وأعرب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن قلقه من تدهور العلاقات الإسرائيلية التركية ومن التقارب القائم بين تركيا وإيران وسورية[٨٣]. وعلى الرغم من أن القيادة السياسية الإسرائيلية حاولت التقليل من حجم الخلافات، إلا أن دعوة السفير التركي وإهانته من قبل نائب وزير الخارجية الإسرائيلي، داني أيالون، عكس الصورة الحقيقية للقلق والسخط الإسرائيليين تجاه تركيا التي طالما اعتبرت في إسرائيل كحليفة إستراتيجية في المنطقة[٨٤].

بحسب التطورات الحاصلة بين الدولتين، وخصوصًا أن هنالك دعماً جماهيرياً لموقف الحكومة التركية وتضامنًا عسكريًا مع الموقف الرسمي التركي، وبسبب تعنت الحكومة الإسرائيلية بكل ما يتعلق بالحصار المفروض على غزة وعدم اكتراثها بالحساسيات التركية، من الصعب التوقع أن تعود العلاقات التركية-الإسرائيلية إلى سابق عهدها على المدى القصير. على الرغم من أن ذلك لا يعني أنه لا توجد لإسرائيل وتركيا مصالح إستراتيجية مشتركة في المنطقة تبقي العلاقات بين المؤسسات الأمنية في البلدين علاقات حميمة. عدا عن ذلك ما زالت الصفقات العسكرية بين إسرائيل وتركيا سارية المفعول، حيث أن إسرائيل تعتبر مصدراً مهماً لاستيراد وترميم الأسلحة في تركيا. كما توجد مصالح إقليمية مشتركة بين الطرفين خصوصاً فيما

أوضحت الأبحاث الأكاديمية أن الجيش الإسرائيلي تحول مع الوقت إلى جيش تنتمي أغلبية ضباطه إلى مجموعتين اجتماعيتين أساسيتين: اليهود ذوو الأصول الشرقية من جهة واليهود المتدينون من جهة أخرى

عرف بالتعاون المشترك في التعامل التركي مع الشأن الكردي والتعامل الإسرائيلي مع الشأن الفلسطيني.

التغيرات الاجتماعية في بنية الجيش: العلاقة المأزومة بين الجيش والقيادات الدينية المتطرفة في مستوطنات الأراضي المحتلة

شهد عام ٢٠٠٩ تأزماً في علاقة الجيش مع شرائح إسرائيلية مهمة لطالما مدته بالقوى البشرية المطيعة، وهي شرائح المتدينين –القوميين، خصوصًا الذين يسكنون المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كانت الإشارة الأساسية لهذه الأزمة تصريح الحاخام الديني إليعازر ملميد، رئيس إحدى أهم المدارس الدينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أن على الجنود رفض الأوامر في حال طلب منهم إخلاء المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة[٨٥]. وأتى هذا التصريح على خلفية المحاولات غير الجادة للجيش إخلاء بعض المستوطنات الجديدة، والتي تسمى في الخطاب الإسرائيلي بالمستوطنات «غير القانونية».

إن ارتفاع عدد الجنود وخصوصًا الضباط من القطاعات المتدينة والشرقية المتدينة لها أثر كبير على علاقات الجيش بالمجتمع، وعلى عملية اتخاذ القرارات في الجيش.

تعكس هذه الأزمة التي أدت إلى إعفاء المدرسة الدينية التي يرئسها الحاخام ملميد من الاتفاقات القائمة مع الجيش، حيث أن طلاب هذه المدارس يخدمون في الجيش مدة معينة ويقضون باقي المدة في الدراسة، التحولات القائمة في القاعدة الاجتماعية للجيش الإسرائيلي[٨٦]. لقد أوضحت الأبحاث الأكاديمية أن الجيش الإسرائيلي تحول مع الوقت إلى جيش تنتمي أغلبية ضباطه إلى مجموعتين اجتماعيتين أساسيتين: اليهود ذوو الأصول الشرقية من جهة واليهود المتدينون من جهة أخرى[٨٧]. إن هذا التغيير في القاعدة الاجتماعية بدأ منذ عقود، ولكنه بدأ يأخذ أبعادًا مهمة على مستوى علاقة الجيش مع المؤسسات السياسية والاجتماعية الأخرى. ولم يكن اعتراض الحاخام ملميد على سياسة الجيش تجاه المستوطنات أو مجمل الأراضي الفلسطينية إلا انعكاسا للمواقف المتجذرة عند العديد من قيادات الشرائح الاجتماعية المتدينة، والتي بحسب كل الدراسات توفر مجموعة كبيرة من الضباط للجيش. وقد فجرت أزمة الحاخام ملميد مسألة الشرعية والسلطة في الجيش، حيث ادعى الحاخام ملميد أن مرجعية الجنود والضباط المتدينين في الجيش يجب أن تكون من حاخاماتهم في المدارس الدينية التي ينتمون إليها، الشيء الذي يتعارض بشكل مباشر مع التراتب السلطوي في الجيش والطاعة والولاء المطلوب من الجنود لضباطهم. وبالرغم من أن الكثير من الحاخامات في المدارس الدينية المتعاقدة حول تقاسم وقت الخدمة

العسكرية مع الجيش لم ينضموا إلى الحاخام ملميد، إلا أنه ساد استياء شديد من إقدام وزير الدفاع، إيهود باراك، على إخراج المدرسة الدينية التي يرئسها الحاخام ملميد من الاتفاق مع الجيش. وكان بعض الحاخامات هددوا بنزع الثقة عن وزير الدفاع ومن يؤيده في حال تم فصل العلاقة بين الجيش والحاخام ملميد[٨٨]. وتدخل في هذا الموضوع العديد من القيادات السياسية والدينية، إلا أن الجيش برئاسة رئيس الأركان، غابي أشكنازي فرض موقفاً واضحاً لا يقبل التأويل، وهو أن سلطة ضباط الجيش على جنودهم هي مطلقة، ولا يمكن قبول أي تنافس على هذه السلطة، حتى وإن أتت ممن يعتبرهم الجنود كقيادتهم الدينية.

بالرغم من أن قضية الحاخام ملميد حلت بإعفاء مدرسته الدينية من الإتفاق ما دام يرأس المدرسة، إلا أن الأزمة تعكس تطورات آخذة بالتفاقم، حيث أن شرائح اجتماعية محددة آخذة برفع صوتها في الجيش، وآخذة بالتحكم بتصرفاته أو على الأقل المحاولة لتوجيه قراراته بحسب ما ترتئيه ملائمًا. من هذا الباب نأتي على فهم تصرفات الجيش في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة كل ما يتعلق بتصرفات المستوطنين وحالة الانفلات المتمثلة بالهجمات على القرى والمدن الفلسطينية، واستباحة الحرمات العامة والخاصة، وقتل المدنيين والاعتداء عليهم بشكل دائم. فإذا كان ضباط الجيش وجنوده ينتمون إلى المجموعات والشرائح الاجتماعية نفسها التي ينتمي إليها المستوطنون، فكيف من الممكن أن نتوقع أن يكون الجيش الشرطي الحارس على أمن السكان الفلسطينيين المستهدفين من قبل المستوطنين، خصوصًا إذا كانت هذه الشرائح تعتبرهم أعداء يجب طردهم أو أسرهم أو احتقارهم!

إن ارتفاع عدد الجنود وخصوصًا الضباط من القطاعات المتدينة والشرقية المتدينة لها أثر كبير على علاقات الجيش بالمجتمع، وعلى عملية اتخاذ القرارات في الجيش. فما دام هنالك تقبل اجتماعي لكون الجيش الذراع الشعبية للحفاظ على أمن إسرائيل، وما دامت الأغلبية الساحقة من المجتمع، بما في ذلك المتدينون، تقبل سلطة الجيش العليا على الجنود خلال فترة خدمتهم العسكرية، فإن القطاعات الاجتماعية المتنفذة في الجيش والمتمثلة فيه ستحدد سياساته المستقبلية، وهذا ما نراه وسنراه في المستقبل. وبما أن هذه القطاعات على وجه التحديد هي الأكثر تشددًا وتطرفًا سياسياً وعقائديًا فسيكون لها تأثير على التعيينات الداخلية في صفوف الجيش، وبالتالي على توجهات الجيش بكل ما يتعلق بمفهوم الأمن القومي، والمتطلبات اللازمة للحفاظ عليه، بما في ذلك على المفهوم الجغرافي.

الإجمال

كان عام ٢٠٠٩ حافلاً بالتطورات العسكرية والأمنية، وقد بدأ بمحاولات اسرائيلية قوية لاستعادة قدرتها الردعية في مواجهة ما تعتبره تهديداً استراتيجياً على أمنها والمتمثل باستهداف المناطق المدنية بواسطة صواريخ تطلق من بعيد من قبل قوى عسكرية غير نظامية، والتي من الصعب مواجهتها بواسطة منظومات عسكرية عادية. ومن الممكن الإدعاء أن المواجهة العسكرية غير المتوازنة والتي تتميز باستعمال صواريخ بدائية تطلق من أماكن مختلفة، بما في ذلك من مناطق مأهولة، تحول إلى أحد أهم التهديدات الأمنية التي تشغل المؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية. على هذه الخلفية أتت الحرب على غزة والتي هدفت الى خلق نوع جديد من توازن الردع، مبني على ترهيب وتخويف المدنيين، وجعلهم يدفعون الثمن الأساس في مواجهة قوى عسكرية غير نظامية، بناءً على الفرضية بأنه على المجتمع المدني التصدي لهذه القوى من أجل تجنب دفع الثمن الأساسي للحرب.

حاولت إسرائيل خلال الحرب على غزة إظهار عزمها على الحدّ من قدرات أعدائها ولجم نواياهم باستنزافها بواسطة حرب عصابات أو حرب صواريخ. ونجحت إسرائيل في الحد من ذلك، على الرغم من أنها لم تستطع وضع حد كامل لإطلاق الصواريخ. فمنذ إنهاء الحرب على غزة في السابع عشر من كانون الثاني ٢٠٠٩ أطلقت بعض الصواريخ الى الأراضي الإسرائيلية، إلا أن حماس لم تتحمل المسؤولية عنها. وقد أنهت إسرائيل الحرب بشكل أحادي الجانب من أجل تجنب الاعتراف بحماس والمفاوضة معها على شروط إنهاء المعركة، مخلفة وراءها دماراً عارماً في المنشآت، وما يتجاوز ال١٤٠٠ شهيد فلسطيني وآلاف الجرحى.

تميز العام ٢٠٠٩ بتطور إضافي له أبعاد استراتيجية مهمة، وهو جهد إسرائيل ونجاحها الجزئي على الأقل بتطوير منظومة دفاع متعددة الطبقات للوقاية من صواريخ باليستية طويلة الأمد، صواريخ متوسطة الأمد وصواريخ بدائية وقصيرة الأمد. وبالرغم من التشكيك في هذه المنظومة، ما زالت المؤسسة الأمنية العسكرية منهمكة بتطوير قدراتها الدفاعية والحفاظ على قدراتها الهجومية من أجل إعادة قدرة الردع تجاه الخارج والثقة بالنفس عند المجتمع في الداخل. وقد دفعت اسرائيل ثمن هذه السياسات باهظًا، يتمثل ذلك في تقرير غولدستون ومضاعفاته. إلا أن القيادة العسكرية والأمنية الإسرائيلية وعلى الرغم من بعض الخلافات والاختلافات الداخلية، ما زالت تبدي موقفها الحازم في التصدي لكل ادعاء أو محاسبة محلية أو

دولية على تصرفاتها وأفعالها. وعلى الرغم من أن معظم الدول والمؤسسات الحقوقية العالمية انتقدت إسرائيل، وعلى رأسهم الحليفة الإستراتيجية في المنطقة، تركيا، إلا أننا ما زلنا نرى التعنت سيد الموقف في إسرائيل. وتلعب العلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية، خصوصًا في بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة، حيث يستشري الإدعاء الإسرائيلي بأن ما قامت به في غزة مبني على حقها في الدفاع عن نفسها، تلعب هذه العلاقات دورًا مهمًا في تحصين الموقف الإسرائيلي.

من هذا الباب نرى أن ما يميز العام ٢٠٠٩ هو بناء الحصن الإسرائيلي على المستوى العسكري والدبلوماسي من أجل الدفاع عن المواقف والسياسات الإسرائيلية، والتي أخذت بعدًا أكثر تطرفًا وحدةً بعد دخول الحكومة الجديدة الى السلطة في شهر آذار ٢٠٠٩. وتعمل هذه الحكومة على تكريس قوتها من أجل شرعنة مواقفها وقراراتها بواسطة أذرعتها الدبلوماسية، الشيء الذي كما يبدو يحقق نجاحًا على الرغم من بعض العقبات. وإحدى الدلالات الواضحة للنجاح الإسرائيلي هي تهميش الاهتمام بتقرير غولدستون، الحديث عن التغير الممكن في الموقف الفلسطيني المعارض للمفاوضات، والتسريبات الإخبارية حول الاستعداد المبدئي الفلسطيني للتفاوض بشكل غير مباشر، الشيء الذي تستعمله إسرائيل من أجل حذف كل الإدعاءات ضد الحكومة الإسرائيلية، والضغط من أجل العفو عن ما فعلت باسم الحاجة لإنجاح «مفاوضات السلام». وتأتي تصريحات ممثل الرباعية الدولية، توني بلير حول نجاح المبعوث الأميركي جورج ميتشل في إقناع الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بالعودة إلى طاولة المفاوضات في هذا السياق.[٨٩]

وروجت إسرائيل لقرار وزراء الخارجية العرب الذي يشرعن بحسبها المحادثات الفلسطينية- الإسرائيلية بوساطة أميركية في اجتماعهم في الثالث من آذار ٢٠١٠، وادعت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن قرار وزراء الخارجية العرب أتى لفتح الأبواب لإجراء محادثات غير مباشرة يتم النظر إليها على أنها آلية أساسية لتخفيف الضغوطات الدولية عن إسرائيل، خصوصاً على خلفية التدهور في المواقف الإسرائيلية بعد الحرب على غزة. ٩٠ ومن منظور إسرائيلي من اللازم النظر إلى هذه التطورات على أنها توفر لإسرائيل الشرعية الدولية وتمنحها صفة الاعتدال، المقوم الذي هي بحاجة ماسة إليه من أجل الحصول على دعم إستراتيجي بكل ما يتعلق بما تعتبره إسرائيل الموضوع الأهم، ألا وهو التهديد الإيراني، الذي تريد إسرائيل تفكيكه أو حسمه في أقرب وقت ممكن.

الهوامش

١ تقرير كيشيف عن الحرب على غزة (القدس: كيشيف، ٢٠٠٩).

٢ عوزي أراد، مقابلة مع القناة 7 للراديو الإسرائيلي ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٧، شاهد النص في:

www.inn.co.il/nevs.aspx/164313

٣ للمزيد حول أسباب الحرب انظر تقرير مدار عام ٢٠٠٨ الفصل العسكري من إعداد فادي نحاس.

٤ يجئيل ليفي، من جيش الشعب لجيش المهمشين (القدس: كرمل، ٢٠٠٧).

٥ معاريف، 18.1.2009.

٦ بما أن التقرير الإستراتيجي للعام ٢٠٠٨ قد غطى النقاش الإسرائيلي حول أهداف الحرب وآليات إنهائها فلا حاجة للدخول مرة أخرى في هذا الموضوع. وسنكتفي هنا برصد نتائج الحرب وأبعادها الميدانية والإستراتيجية والدولية. لا بد من التنويه بأن للحروب أبعاد وإسقاطات يمكن رؤيتها وفهمها بعد مرور مدة طويلة من الزمن. ومع ذلك فمرور سنة على الحرب يمكننا من تقديم تحليلات أولية ستكون لها تبعات في المستقبل.

٧ بمحانيه 02.01.2009

٨ . Ynet, 7.4.2009, http://www.ynet.co.il/articles/1.7340.L-3698096.00.html

٩ . ما هي بنجل وروني ملول «رئيس الوزراء: هدنة ستأتي بحماس الى مسافة ٦٠ كم» 06.01.2009 www.nrg.co.il

١٠ . نوجا كادمن، معبر رفح: من يتحكم بالمفاتيح؟ (تل أبيب: تقرير منظمة مسلك (جيشا): مركز للدفاع عن حرية الحركة، ٢٠٠٩).

١١ . هآرتس 2009/01/16

١٢ . آبي تورناجو، «ليست اسرائيل مسؤولة عن الحصار على غزة» Ynet 19.01.2010.

13 . Gabriel Siooui. Disprortioale Force: Israel`s Concept of Resporse is hightof the Second Lebanon War. IONSS Insight. no. 74 October 2.2008.

١٤ . عاموس هرئيل «الخطة في الجيش: تدمير مناطق واستعمال فائض للقوة في الرد على صواريخ. «هآرتس 08/10/05».

١٥ . زكي شلوم، تعريف العدو في نزاع غير متوازن – حرب لبنان كمثال»، عدوان استراتيجي، ٧: ٣ (٢٠٠٩)، ص ٧-١٥.

١٦ . أبنير ينيف، السياسة والإستراتيجية في إسرائيل (تل أبيب: مكتبة هبوعليم، ١٩٩٤).

١٧ . الران (محرر) استعداد الجبهة المدنية في إسرائيل للحرب – تلخيص مؤتمر (تل أبيب: المعهد لبحث الأمن القومي ٢٠٠٩). تقرير لجنة أيلون لفحص مدى جاهزية الجبهة المدنية لحالة الطوارئ – شباط ٢٠٠٩.

١٨ . «شبكة المناعة المدنية: المناعة القومية والمحلية في إسرائيل»: معهد رئوت (آب ٢٠٠٩).

Http://rent-institute.org

١٩ . هآرتس ٢٠٠٩, ٠٦, ٠٣ لقد سمي التمرين نقطة التحول ٣ (بنكودات مفنيه ٣).

٢٠ . تقرير غولدستون ص ١٨.

٢١ . تقرير غولدستون ص ١٩.

٢٢ . تقرير غولدستون ص ٢٠.

٢٣ . الملخص التنفيذي لتقرير غولدستون باللغة العربية ص ٥.

٢٤ . الملخص التنفيذي لتقرير غولدستون باللغة العربية ص ٥.

٢٥ . تومر زرحين، «الثمن الإعلامي للتقرير كبير، لكن إسقاطاته القانونية قليلة»، هآرتس ٠٩/٩/١٦.

٢٦ . الوف بن، «السكوت كمصادقة» هآرتس ٠٩/٩/١٦.

٢٧ . باراك رابين، «اسرائيل تبدأ بمواجهة والحد من آثار التقرير»، هآرتس ٩/٩/١٦.

٢٨ . تقرير منظمة «كسر الصمت»(شوبريم شتيكا) (القدس: كسر الصمت، ٢٠٠٩): هآرتس ٠٩/٧/١٥.

٢٩ . عميرة هاس، «الجيش يحقق في ٢٠ حالة تعذيب خلال (الرصاص المصبوب)». هآرتس ٠٩/٠٨/٢٨

٣٠ . هآرتس ١٥/ ١٢/ ٠٩

٣١ . هآرتس ٢١/ ١٠/ ٠٩.

٣٢ . هآرتس ٢١/ ١٠/ ٠٩

٣٣ . هآرتس ٢٤/ ٠٣/ ٠٩ .
٣٤ . يديعوت أحرونوت ٢١/ ١٠/ ٠٩ .
٣٥ هآرتس، ٦/ ١١/ ٢٠٠٩ .
٣٦ أخبار نعنع ١٠- ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٩، http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=627900
٣٧ . هآرتس ٠٦/ ٠١/ ١٠ .
٣٨ . هآرتس ٠٦/ ٠١/ ١٠ .
٣٩ . نسيم كلدرون «عن اليأس والحداد» ynet ٢٠٠٨/٠٧/٢٠، نيتسان ينيف " لا تشتركوا بالإنتخابات " www.news1.co.il
٤٠ . باجيل ليفي، من جيش الشعب لجيش المهمشين (القدس، كرمل، ٢٠٠٧) .
٤١ . أبنير ينيف، السياسة والإستراتيجية في إسرائيل (تل أبيب : مكتبة هبوعليم، ١٩٩٤) .
٤٢ رئوبين ببراتسور : «نهاية قدرة الردع الإسرائيلية» هآرتس ٠٧/١٠/٢٣ .
٤٣ . www.ynet.co.il / 29/04./09 .
٤٤ . يديعوت أحرونوت ٠٩/٠٤/٣٠ .
٤٥ هآرتس، ٢٠٠٨/٢/٢١.٢٠١٠/١/١٣.
٤٦ . هآرتس ٠٩/٠٨/١٩.
٤٧ نعنع ١٠. ٢٠٠٩/٥/١٠.
٤٨ هآرتس، ٢٠٠٩/١٢/٣١ .
٤٩ هآرتس، ٢٠٠٩/١٢/٣١ .
٥٠ . هآرتس ٠٩/٠٥/٢٠
٥١ . Obama./٢٠/٠٣/world/meast/٢٠٠٩/Obama ofters Iran the promise of a new beginning. www.cnn.com . iran.vidio/inder.html
٥٢ . نيويورك تايمز ٠٩/٠٥/٢١ .
٥٣ . هآرتس ٠٩/٠٥/.٢٠ .
٥٤ . هآرتس ٠٩/٠٧/.١٠ .
٥٥ . اميلي لنداو «اللقاء المرتقب بين ايران للدولة ال٥+١ : هل هنالك تقدم؟» مباط عال، العدد ١٣١ . ٠٩/٠٩/١٦ .
٥٦ . أفرايم اسكولاي «إسقاطات جهاز التخصيب الإيراني الثاني» مباط عال، العدد ١٣٤ ، ٠٩/٠٩/٣٠.
٥٧ . هآرتس ٠٩/١٢/١٦ .
٥٨ . هآرتس ٠٩/٠٩/٢٦
٥٩ . هآرتس ٠٩/٠٩/٢٦
٦٠ هآرتس، ٢٠٠٩/٦/٢٤ .
٦١ جلوبس، ٢٠٠٩/٦/٢٥، هآرتس، ٢٠٠٩/٦/٢٣ .
٦٢ يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٩/٩/٩.
٦٣ www.cnn.com . ٢٠٠٩/٩/٢٠.
٦٤ هأرتس، ٢٠١٠/٢/١٨ .
٦٥ وكالات الأخبار، ٢٠٠٩/١١/٣٠ .
٦٦ دير شبيغل، ٢٠١٠/١/٢٥ .
٦٧ هآرتس، ٢٠١٠/٢/١٩ .
٦٨ هآرتس، ٢٠١٠/٢/١٩ .
٦٩ . يديعوت أحرونوت ٠٧/٠٩/١٦ .
٧٠ . هآرتس، ٢٠٠٩/٣/٢٧.
٧١ . هآرتس ٠٩/١١/٠٥ .
٧٢ . يديعوت أحرونوت ٠٩/١١/٢١ .

٧٣ . معاريف ٠٩/١١/١١ .

٧٤ . معاريف ٠٩/١١/١١ .

٧٥ هآرتس، ٢٠٠٩/٨/٩ .

٧٦ هآرتس، ٢٠٠٩/١٠/٢٦ .

٧٧ . معاريف ٠٩/١٠/١١ .

٧٨ . هآرتس ٠٩/١٠/١٤

٧٩ . هآرتس ٠٩/١٠/١٤

٨٠ . هآرتس ٠٩/١٠/١٣

٨١ . معاريف ٠٩/٠١/٣٠

٨٢ . تشرين ٠٩/١٠/١٤

٨٣ . هآرتس ١٠/٠١/١٢

٨٤ . هآرتس ٠٩/٠١/١٢

٨٥ . معاريف ٠٨/٠٥/٠٨

٨٦ . يجيل ليفي، مصدر سبق ذكره .

٨٧ . جبريئيل شيفر، أورن باراك وعميرام أورن (محررين) جيش له دولة؟ نظرة مجددة على علاقة الحقل الأمني والحقل المدني في إسرائيل (القدس : كرمل، ٢٠٠٨) .

٨٨ . معاريف ٠٩/١٢/١٠

٨٩ وكالات الأخبار، ٢٠١٠/٢/٢٠.

٩٠ القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، ٢٠١٠/٣/٤.